T.S
محلات شمسان التجارية
اطارات | بطاريات | تيوبات
طاوات | وجميع مستلزمات السيارات
صنعاء
شارع تعز
أمام البنك العربي
تلفون: ٢٤٥٢٥٥
فاكس: ٢٦٧٣٧٦
ص.ت: ٢/٨٩٩ فرع التلفزيون: ٣٢٩١٦٩
بريد الكتروني: SHAMSANSTORE@y.net.ye

مرشحة البرلمان
التي تعامل كقاصر

غارقة في قسمة ميراث

عبدالباري طاهر: خيار الوحدة والديمقراطية في الاشتراكي

جامعة صنعاء:

ما بعد المواد الكيميائية الخانقة والتلويح بفوهات البنادق

اتحاد الشطرنج.. من يكسر يد الآخر؟

النداء
أسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ١٥ يونيو ٢٠٠٥ العدد (١٤) | Wed. 15 Jun. 2005 No. (14) | 30 ريالاً | 12 صفحة

اشتراطات أمريكية لتأهيل ميناء عدن

■ خاص - «النداء»:

أنهى قائد القوات الأمريكية زيارة للبلاد استمرت يومين، وخلال اجتماعه بوزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي بحث الاميرال ديفيد نيكولاس التعاون الأمني وجهود البحث في مكافحة الارهاب، وفقاً لوكالة الانباء اليمنية سبأ.

وكان القائد العسكري الامريكي قام بزيارة لميناء عدن واجتمع بقيادات امنية وعسكرية.

وقالت مصادر امنية إن زيارة نيكولاس تهدف إلى الاطلاع على الوضع الأمني والعسكري والاستماع من الخبراء الامريكان عن مستوى الحالة والاجراءات الامنية المطبقة في الميناء، وما إذا كانت تلك الاجراءات تجري وفقاً لمعايير دولية وامريكية على وجه الخصوص.

التتمة في الصفحة ٤

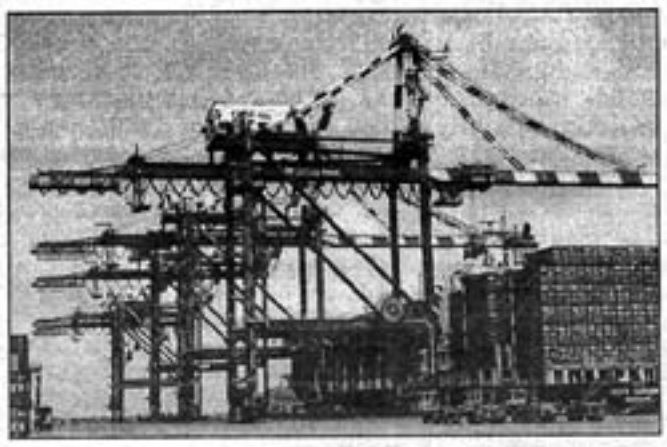

هدوء في مناطق المواجهات إثر تقدم جهود الوساطة

علي محسن يتسلم رسالة «إيجابية» من الحوثيين

■ خاص - «النداء»:

سادت أجواء من الهدوء مناطق المواجهات في صعدة، بعد إحراز وساطات إنهاء الحرب تقدماً الأسبوع المنصرم.

وقالت لـ"النداء" مصادر قبلية إن الأيام السبعة الماضية شهدت حالة استرخاء بعيداً عن الهجمات الخاطفة، والاشتباكات المتقطعة التي كانت تقوم بشكل متفرق طوال الأسابيع الماضية، بين القوات الحكومية وأنصار الحوثي.

وخيمت الأجواء ذاتها على النقعة التي يتحصن فيها انصار الحوثي، بعد أن تراجعت القوات الحكومية للتمركز في مناطق بعيدة منها.

وبينما قالت المصادر إن القوات الحكومية استحدثت موقعاً عسكرياً وان تعزيزات عسكرية بسيطة وصلت إلى قرية اللقة الواقعة ضمن منطقة الجمعة - ناحية حيدان، أكدت استمرار حالة الاسترخاء في هذه المناطق.

واحرزت جهود الوساطة التي يقودها زعيم قبيلة وائلة الحدوبية الشيخ شاجع محمد بن شاجع، خطوات متقدمة لإنهاء الحرب.

وعلمت "النداء" أن الحوثيين وجهوا رسالة للقيادة العسكرية المشرفة على الحرب هناك، جاءت كرد على التي تسلموها مساء الأربعاء الماضي، وتضمنت الشروط الثمانية لإنهاء القتال المستمر منذ شهور.

وافادت المعلومات أن العميد علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية تسلم رسالة الحوثيين واعتبرها إيجابية.

وطبقاً للمعلومات، فقد اكد الحوثيون في رسالتهم أنهم ليسوا ضد النظام الجمهوري ولا ضد القانون والدستور، وانهم ينشدون العيش تحت مظلة المواطنة المتساوية في البلاد.

ولي ما يخص الشعار أبدوا استعدادهم للحوار حوله، كون الدستور لا يحظر عنهم حق إبداء آرائهم حول ما يتعرض له المسلمون على يد الأمريكيين واليهود.

ولم يتح للصيحة معرفة تفاصيل الرسالة وردها حول الشرط الرسمي القاضي بحضور بدر الدين الحوثي وابنائه والرزامي إلى صنعاء واعتذارهم عما بدر منهم.

مناورة عسكرية بإشراف امريكيين في الصليف

■ الحديدة - «النداء»:

قالت مصادر امنية إن قوات من خفر السواحل العاملة في منطقة البحر الأحمر (ميناء الصليف) نفذت خلال اليومين الماضيين مناورات بحرية تحت إشراف خبراء أمريكيين.

وذكرت المصادر لـ"النداء" أن زوارق تتبع خفر السواحل واثنين من الزوارق الفرنسية نفذت عمليات امنية استهدفت التدريب على مطاردة سفن غير صديقة، وإيقافها في عرض البحر، وذلك عملية انزال هجمات مباغتة والصعود إلى ظهر السفينة وتفتيشها والقبض على ارهابيين مفترضين.

وقدم خمسة خبراء من السفارة الأمريكية دروساً ميدانية بالإضافة إلى رسم الخطط الطارئة وتنفيذها من قبل القوات لإفشال هجمات مفترضة للارهابيين في البحر، بالإضافة إلى اعتراض للزوارق أو القوارب الصغيرة وإيقاف حركتها، كتلكما العمليتين اللتين نفذهما انتحاريون من تنظيم القاعدة عندما هاجم زورق المدمرة الأمريكية كول بميناء عدن اكتوبر ٢٠٠٠م، وكذلك الهجوم الماثل الذي استهدف ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج بميناء الضبة بمحافظة حضرموت.

٤ جرحى وعين طفل حصيلة مواجهة مسلحة

خنفر: جمعية المنكوبين من حوارات الهتار!

■ «النداء» - ابين - خاص:

عصرية الخميس الفائت كانت حامضة بالفعل، فبينما أيوب يغني في "ما يطلبه المستمعون" أغنيته الشهيرة الزلة، كانت مدينة جعار تغني بالرصاص الحي والكلاشنكوف! غنى أيوب لدقائق، فيما ظلت عديد شوارع رئيسية في جعار، تتراشق بالرصاص حتى فجر الجمعة، دونما تدخل الجهات الامنية في مديرية خنفر، وكانها مجتمعة في واد وقضايا الناس والامن والاستقرار في "هيجة"!

وخلفت المواجهة المسلحة اربعة جرحى، خامسهم طفل في العاشرة، حيث كان "علي جلال البليح"، مارا بالصدفة قرب أحد مواقع الاشتباك، فاخترقت رصاصة "طائرة" عينه اليسرى لتتحول بين لمحة وضحاها من طفل مار في شارع ابيني إلى نزيل " في حالة خطرة"، على أحد أسرة مستشفى الجمهورية بعدن!!

أطباء في المستشفى رجحوا

التتمة في الصفحة ٤

جولة سادسة لعدم دستورية ضريبة المبيعات

المحكمة ترفض حظر طبع الدعوى في كتاب

واصلت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، امس، الاستماع لدعوى عدم دستورية قانون ضريبة المبيعات التي يترافع فيها المحامي حسن مجلي عن الغرفة التجارية.

وتركزت المطاعن التي قدمها مجلي على المواد من ٤٥ إلى ٥٣ على التجريم بالقياس المحظور دستورياً ومعارضة المبادئ الدستورية المقررة في القوانين الرئيسية النافذة وحلول وزارة المالية ومصلحة الضرائب محل السلطتين التشريعية والقضائية وسلبهما اختصاصاتهما الدستورية.

واوضح محامي الغرفة التجارية مصادرة القانون حق القضاء والنيابة في السير بإجراء الدعوى الجزائية

التتمة في الصفحة ٤

لدينا ميثاق شرف... دون قائمتين

■ كتب - سامي غالب:

في مناسبة الدعوات المتتالية من زملاء وزميلات، وقبلها جهود نقابة الصحفيين، لإيجاد ميثاق شرف صحفي، تألمت زميلة من أهمية الميثاق كرادع، أقله معنوي، لأولئك الذين ينهشون بشفرات أقلامهم الأعراض، مستدلة بما كتبه الزميل نصر طه مصطفى مؤخراً في الموضوع، وتأويله، بعباراتي أنا، أن ذوي الرفعة والشرف لن يضيف إليهم شيئاً، وذوي الضمائر الفاسدة ليسوا في وارد الالتفات إلى مبادئ الميثاق الناظم وهم يبحرون في عوالمهم.

أجدني مختلفاً مع زميلين جديرين بالاحترام، لكنني مضطر بوازع الأمانة، إلى تزويدهما بحجة بالغة تعزز ما يذهبان إليه: لدينا ميثاق شرف أقر في المؤتمر التوحيدي للصحفيين اليمنيين (٩-١١ يونيو ١٩٩٠)، ما عاد أحد يتذكره راهناً، وعلى ما يبدو فإن عديدين ممن صاغوه يستخسرون عناء تذكير زملائهم به.

الميثاق بما هو وثيقة نقابية، لا بوصفه قيماً حية ناظمة لسلوك ذوي الضمائر الحية، موجود في الملفات لكأنه وثيقة سرية محظور الكشف عن محتواها قبل انقضاء الأمد الزمني المحدد، وها إنني أخرق القانون مجلياً مضامينها بعد مضي ١٥ سنة على اقرارها (أو موتها فهل ثمة فرق؟).

يتوزع ميثاق شرف المؤتمر التوحيدي على تسعة بنود تعهد الصحفيون والصحفيات التزامها في عملهم، تبدأ بالحفاظ على وحدة الوطن والدفاع عنها بكل الوسائل، والاسهام من أجل سيادة دولة النظام والقانون، والالتزام بممارسة النقد المسؤول، مروراً بالمحافظة على سمعة المهنة وعدم استخدامها وسيلة للمتاجرة والابتزاز، وإحياء التراث الفكري والحضاري العريق لشعبنا وأمتنا العربية وتكريس جهودنا في تطوير المعارف وتنمية الوعي الوطني(!)، وصولاً إلى البند الأخير الذي يتعهد فيه الصحفيون والصحفيات بالدفاع عن حقوق الانسان والحريات الصحفية في أرجاء وطننا العربي والعالم.

بعض بنود ميثاق المؤتمر التوحيدي لنقابتي الشمال والجنوب، صادم، لا جدال. لكن دعونا لا ننسى أنه صيغ صبيحة الوحدة، وما رافقها من شحنة وطنية، كما هو الحال دائماً في لحظات الانتقال في حياة الشعوب. على أن أربعة من البنود التسعة صالحة ما تزال، لتكون هادياً لأي صحفي ينشد خدمة مواطنيه.

معشر الزملاء والزميلات لدينا ميثاق شرف! إذن،

التتمة في الصفحة ٤

رئيس جمعية المعاقين حركياً:

علاقتنا بالصندوق مثمرة

الأخ سامي غالب
رئيس تحرير صحيفة "النداء" المحترم
بعد التحية،،

طلعتنا صحيفة "النداء" بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٥م العدد ١٣ وفي صفحتها الأولى بعنوان (بطيئون لأنهم على عجلة من أمرهم) المعاقون حركياً يعتصمون ضد الفظائة.

ونحن في المركز الرئيسي جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً قيادة وإدارة وبدون استثناء إذ نعبر عن أسفنا لانجرار الصحيفة خلف معلومات لا اساس لها من الصحة، وخالية من الحقائق، بل إن ما نشر يسيء للصحيفة قبل ان يسيء للجمعية او لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، الذي نحن كقيادة

التتمة في الصفحة ٤

جامعة صنعاء تجمد القرارات التعسفية

ما بعد المواد الكيميائية الخانقة والتلويح بفوهات البنادق

خضعت رئاسة جامعة صنعاء لمطالب الاتحاد العام لطلاب اليمن المتمثلة في إلغاء قرارات توقيف وفصل وحرمان قيادات طلابية نقابية عن الدراسة.

وحسم الدكتور صالح باصرة -رئيس الجامعة- أسابيع من الشد والمواجهات مع الطلبة، إذ التقى امس خمسة من قيادات اتحاد طلاب اليمن، وأصدر قراراً بتجميد القرارات التي قضت بحرمان الطالب عبدالرحمن الموزعي من الدراسة عاماً دراسياً كاملاً، وحرمان وفصل الطالبين محمد احمد علوان وعادل الريمي، وحرمان الطالب وائل الفقيه من الدراسة.

وقال لـ"النداء": مصدر في قيادات الاتحاد إن رئيس الجامعة وجه نائبه لشؤون الطلاب بإصدار قرار التجميد الذي سيستلمه الطلاب اليوم مرفقاً برسائل إلى عمداء كلياتهم للسماح لهم بدخول الاختبارات.

وتوصل اللقاء الذي جمع باصرة بالطلاب إلى تشكيل لجنة تحقيق مع الطلاب في التهم المنسوبة لهم، على ان يشارك الاتحاد في اللجنة.

وجاء اللقاء إثر اعتصام مئات الطلاب امام البوابة الرئيسية للجامعة الجديدة، وندد المعتصمون بالإجراءات التعسفية التي اتخذتها الجامعة ضد زملائهم، مشيعين الديمقراطية والحرية في مجسمات لـ"النعوش"، التي يحمل عليها الموتى.

إبراهيم الحمادي، نائب رئيس اتحاد كلية العلوم، اعتبر التوصل إلى إصدار قرار التجميد "إنجازاً كبيراً وخطوة جبارة جاءت بعد فعاليات عديدة، استطاع فيها إتحاد الطلاب إجبار قيادة الجامعة على التحاور مع الطلاب، وتفهم المشكلة ورفع إجراءاتها التعسفية".

وقال لـ"النداء": "سنستمر في فعالياتنا وانشطتنا السلمية وفقاً للدستور والقانون ضد أية انتهاكات تمارسها قيادات الجامعة والكليات ضد القيادات الطلابية بشكل خاص او الطلاب بشكل عام".

وبعد أسابيع من الشد وقعت الأحد الفائت اشد المواجهات بين رجال الأمن وأعضاء المجالس الطلابية لفروع إتحاد الطلاب داخل مكتب رئيس الجامعة.

وجرى الاحتكاك حين اقدم رجال الأمن على إغلاق ابواب المكتب الذي قرر اعضاء المجالس الطلابية تنفيذ اعتصامهم النوعي فيه.

وقال بيان صدر عن الهيئات الإدارية لفروع الاتحاد إن المعتصمين تعرضوا لاستفزازات من قبل الأمن وجرى رش مواد كيميائية خانقة في مكان تجمعهم، ما أدى إلى سقوط طالب وطالبة مغمى عليهما في الأرض.

● الحمادي

وأكد شهود عيان ما ذكره البيان حول توجيه رجال الأمن فوهات البنادق نحو المعتصمين وإطلاق أحدهم رصاصة نارية تجاه اقدام الطلبة.

وساد جو من الهلع، فهيرة الأحد، بين طلبة كلية الآداب التي شهدت المشادة وإطلاق النار.

وأعادت الحادثة قضية عسكرة الجامعة، حيث تتكرر بين فترة وأخرى الاستفزازات التي يتلقاها الطلبة من رجال الأمن المنتشرين في جميع الكليات.

وكان صدر قرار ١٦ إبريل الماضي، قضى بمنع الطالب عبدالرحمن الموزعي من دخول كلية طب الأسنان التي يرأس اتحاد الطلاب فيها، وحرمانه من الدراسة عاماً دراسياً كاملاً. ثم صدر في ١١ مايو المنصرم قرارات تمثلت بفصل الطالبين محمد احمد علوان - نائب رئيس اتحاد كلية التربية- وعادل الريمي -رئيس جمعية اللغة العربية في التربية- وحرمان وائل الفقيه - رئيس اتحاد كلية التجارة- من الدراسة.

ولقيت خطوة باصرة لتجميد هذه القرارات ارتياحاً كبيراً في الأوساط الطلابية كونها تعكس الروح الانفتاحية غير التسلطية التي تسم شخصية رئيس الجامعة.

ويواجه الطلبة قيوداً كثيرة، إذ تحظر عليهم قيادة الجامعة ممارسة الاعتصامات والتظاهرات والانشطة الحزبية، إضافة إلى منع أي نشاط أو إصدار منشور دون إذن مسبق.

ووجهت الهيئات الإدارية للاتحاد العام لطلاب اليمن في الجامعة قبل امس الأول "رسالة استغاثة إنسانية"، اكدت فيها ما شهدته الجامعة خلال الفترة القليلة الماضية من تراجع كبير على صعيد الحريات والحقوق، حيث "تعرض العديد من الطلاب للسجن والاعتقال والتهديدات بل والضرب، وتحويلها إلى "ثكنة عسكرية".

وقدمت الرسالة ملخصاً للانتهاكات الحاصلة في الجامعة:

■ لوائح، وأنظمة مخالفة للدستور والقانون، والمواثيق الدولية، لكبت حرية الكلمة والتعبير وإخضاع الطلاب.

■ قهر الطلاب وإذلالهم والفرس في أذهانهم بأنهم مجرد أطفال عليهم الالتزام بتنفيذ أية قرارات تصدر بحقهم مهما كانت.

■ فرض القرارات الجائرة والقرارات التأديبية الظالمة لكل من يعبر عن رأيه أو يعلق إعلاناً، او ينشر بياناً، او يوزع مجلة او صحيفة او يشارك في اي نشاط طلابي.

■ توقيف الطلاب عن الدراسة لأدنى التهم وأتفه الأسباب.

■ التعسفيات الإدارية المخالفة لكل القوانين واللوائح لبعض المعيدين والإداريين على أساس الوساطة والمحسوبية.

■ التخوين المستمر للطلاب وترويعهم ومنعهم من تنفيذ أي اعتصام سلمي أو فعالية سلمية بإدخال الأطقم العسكرية وقوات مكافحة الشغب إلى ساحة الحرم الجامعي.

■ الاستجوابات المستمرة والتحقيقات المتواصلة للقيادات الطلابية من أجل بث الرعب والخوف في الوسط الطلابي.

أسرته ليس لديها أي دليل عن مقتله..

لهذا تعتبره ضمن المفقودين

● حسين الحوثي

اوضح عبدالملك الحوثي انه واسرته لا يملكون اي دليل على مقتل شقيقه حسين، لهذا يعتبروه ضمن لائحة المفقودين.

وقال لـ"النداء" إنه لا يوجد ما يثبت مقتل شقيقه الذي أعلنت القوات العسكرية مقتله في التاسع من سبتمبر الفائت على نحو ثلاثة اشهر من الحرب.

وبينما شكر عبدالملك الصحيفة على التزامها المهني في نشر ارائه دون حذف او إضافات في المقابلة المنشورة في العدد الماضي، افاد ان شقيقه حسين لم يرفض أن يدرس في مدرسته بمران المناهج الزيدية، بل المناهج الصيفية التي كانت قائمة بدعم حكومي تحت مسمى " الشباب المؤمن".

وقدم تصحيحات لبعض الأسماء التي ذكرها؛ إذ ورد اسم نور الدين بينما أمير الدين، واسم عبدالكريم حسين، وهو عبدالحكيم حسن.

نقابة المعلمين تكرم أكثر من ٣٠٠ معلم

تقيم نقابة المعلمين اليمنيين وفرعها في امانة العاصمة -صباح غد الخميس- مهرجاناً تكريمياً بمناسبة الذكرى الـ١٥ لتحقيق الوحدة اليمنية وتاسيس نقابة المعلمين في ١٩٩٠م.

وفي المهرجان الذي يقام في قاعة المركز الثقافي بصنعاء، برعاية الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب، تكرم النقابة رواد العمل النقابي وأكثر من ٣٠٠ معلم ومعلمة، متميزين في الاداء التربوي والتعليمي من عموم محافظات الجمهورية.

المهرجان يأتي بعد مراحل عمل نقابي - تربوي، جسدت فيه النقابة تجربة رائدة ومتميزة، واعترافاً بدور القادة النقابيين في ظل ظروف استثنائية في تاريخ النقابة منذ تاسيسها.

النداء

أسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير:

سامي غالب

صنعاء- الدائري الغربي- جولة الجامعة القديمة - عمارة الخير- شقة رقم (١٢)

تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

المرأة التي ترشحت للبرلمان تعامل كقاصر!

غارقة في قسمة ميراث

● السعفاف..

اكثر من عامين تفصلنا عن غبار الحملات الانتخابية لبرلمان٢٠٠٣م، غير ان هذا الغبار لازال محلقاً في حياة كثيرين تعرضوا لإجراءات انتقامية، وجوبهوا بتحيزات سلطات محلية وقضائية بيت وكانها تعاقبهم على مواقف ونشاطات انتخابية في الضفاف الأخرى للحزب الحاكم.

محفوظة حسن السعفاف وزعت بياناً الأسبوع الفائت مرفوقاً برسالة إلى وزير العدل، تحاول ان توضح فيه الظلم الذي حل بها في قضية قسمة ميراث شخصية، بسبب ترشحها لعضوية مجلس النواب في الانتخابات البرلمانية الفائتة في مديرية ملحان - الدائرة ١٣٦ بمحافظة المحويت.

حاولت محفوظة من خلال ترشحها اجتياز ثلاثة حواجز مرة واحدة. فهي امراة اولاً في مجتمع يقصي المراة على مستوى العلاقات الزوجية والوظائف الدنيا، ناهيك عن المشاركة السياسية. إلى ذلك قررت الترشيح في محافظة نائية بعيدة عن دار ابي سفيان (صنعاء)، حيث يتمتع قاطنوها بحرية نسبية في النشاط السياسي، مقارنة مع صرامة وقمع بلا هوادة بسودان في المحافظات وهي تالياً بعيدة عن الوسط السياسي والاعلامي للعاصمة الذي يبرز امام السلطات "كعقبة تضامن" تخفف كثيراً من إجراءات القمع ونواياها.

محفوظة التي خسرت عضوية البرلمان باصوات قليلة ترجعها إلى التزوير، ينظر إليها كقاصر، وينصب من ينوبها، هذا ما تفيد به تفاصيل قضيتها:

لقد قام فضيلة القاضي محمد سيف هزاع رئيس محكمة ملحان الابتدائية بالتدخل كمختار من قبل إخوتي لقسمة الميراث، دون إشعارنا نحن الإناث، وعندما اشعرته ان هذا مخالف للشريعة والقانون وانه ليس في نطاق اختصاصه المكاني، فما كان منه ومن إخوتي إلا التحايل وضغطوا علي لتنصيب اخي الأكبر وكيلاً عني في القسمة.

الميراث محل النزاع يشمل تجارة عامة وعقارات وأراضي وأموالاً سائلة تركها والد محفوظة في مديرية باجل. وينص القانون على اختصاص المحكمة هناك دون غيرها في فض النزاع.

اكثر من ذلك رفض القاضي هزاع طلب محفوظة إطلاعها على الحصر وكيفية التقسيم ومعاييره بحجة التنصيب والوكالة لاخيها الاكبر. وهو ما ترى فيه حرماناً لها من نصيبها في الميراث، مصرة على رفض هذه القسمة ونتائجها.

"ان تجدي غير التخبط وسوف تحرمين من قسمتك في الميراث طالما نحن امامك، هذا كل ما لدى القاضي هزاع لمواجهة تهديدات (محفوظة) باللجوء إلى الجهات المختصة في المحويت لإيقافه عن المضي في إجراءاته الباطلة.

هذه التفاصيل وغيرها ضمنتها محفوظة في رسالة إلى وزير العدل تناشده التدخل لإنصافها . مع انها كمرشحة لمجلس النواب كان ينبغي عليها ان تعرف لمن توجه رسالتها. فوزير العدل لا سلطة له على القضاة (ولو نظرياً)، والجهة المعنية بالشكوى هي هيئة التفتيش القضائي، ورئيس محكمة الاستئناف بالمحويت، والمحكمة العليا.

في ندائها إلى منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان تختار محفوظة التمهيد لأسباب ترشحها باهتمامها بقضايا مديرية ملحان وافتقارها إلى الخدمات وسطوة النظرة المتخلفة للمراة.

فناعتها بان تنمية المجتمع مسؤولية مشتركة بين الرجل والمراة جلبت عليها عديد متاعب اعقبت ترشحها. فقد تعددت اشكال ومحاولات التضييق كما تقول محفوظة، وروعت طفلتها الوحيدة ووجهت بوسائل انتقام بشعة من قبل مشائخ ونافذين محليين وصلت حد تعرضها لمحاولة اغتيال، بالإضافة إلى إثارة مشاكل عائلية، كما سبق الإشارة إلى قضية الميراث بينها وبين إخوتها.

يبقى الأمر الأكثر وضوحاً أن محفوظة التي تتحرك ضمن معطيات شديدة الصعوبة تحيط بها كامراة وناشطة سياسية، لا تطالب بأكثر من معاملتها وفق ما يقتضيه القانون والإجراءات الصحيحة.

الاشتراكي وخيار الوحدة والدمقرطة

عبدالباري طاهر

المؤتمر العام الخامس للحزب الاشتراكي اليمني الطرف الرئيسي في الحياة السياسية، وثاني اثنين في التوقيع على اتفاقية الوحدة وبيان الثلاثين من نوفمبر ٨٩م.

وللحزب تاريخ حافل بالانتصارات والانكسارات، زاخر بالإيجاب والسلب، خصوصاً في الشرعية الثورية والتفرد.

تكون الحزب الاشتراكي من التيارات الرئيسية اليسارية والقومية: حركة القوميين العرب، والبعث، واليسار الماركسي منتصف السبعينيات.

حركة القوميين العرب هي من قاد الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، ولعبت الحركة دوراً مهماً في الكفاح المسلح ضد الملكيين في الشمال، وأبلت بلاءً حسناً في حصار السبعين يوماً في الشمال ٦٧ - ١٩٦٨م، من خلال القيادات الشابة في القوات المسلحة والأمن والمقاومة الشعبية، وتوج كفاحها الوطني بتحقيق الاستقلال في الـ٣٠ من نوفمبر ٦٧م.

أما الطليعة الشعبية (البعث) سابقاً فقد بدأ التحول نحو اليسار الماركسي مبكراً. وكان البعث قوة رئيسية في الحياة السياسية و بالأخص: النقابية والعمالية والفكرية والعسكرية، منذ مطلع الخمسينيات والستينيات؛ فقد كان البعث في اليمن في قيادة الحركة النقابية العمالية منذ التاسيس في الجنوب، وشارك بفعالية في ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ٦٢م في الشمال. وانخرطت الطليعة الشعبية في الحوار التوحيدي مع التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) وصولاً إلى الاندماج ٧٥م.

أما التيار الماركسي بزعامة المفكر الكبير عبدالله عبدالرزاق باذيب ؛ فقد مثل الاتجاه الأكثر جذرية واستنارة وتحديثاً، فقد رفع اتحاد الشعب الديمقراطي منذ التاسيس٦١م شعار" من أجل يمن ديمقراطي موحد"، وكانت الطليعة والأمل الصحيفتان اللتان أصدرهما الاتحاد في أواخر الخمسينيات والستينيات المنبرين الرئيسيين لليسار الماركسي والقومي. وإذا كانت الطليعة صوتاً متميزاً وناضجاً للحركة الوطنية وللنضال ضد الاستعمار والاستبداد باعتبارهما وجهين لعملة واحدة؛ فإن الأمل قد تبنت الدعوة للدفاع عن الحركة النقابية العمالية واستقلاليتها، والدعوة للكفاح المسلح ضد الاستعمار، وتأييد الاتجاهات الجذرية في الشمال، والجبهة الوطنية في الشمال والجنوب. وقد تشكل أو خرج من اتحاد الشعب ومن الاتجاهين القوميين اتجاه يمزج بين الفكر الماركسي والمطالب الليبرالية (حزب العمل اليمني)، وكان طابعه نخبوياً، وقد كان الحزب الاشتراكي بتياريه الرئيسين: القومي (البعث والقوميين العرب)، والماركسي، أول من رفع شعار الوحدة اليمنية إلى جانب الحركة النقابية العمالية في عدن، ممثلة في المؤتمر العمالي ٥٦م، والجبهة الوطنية المتحدة ١٩٥٥م، ورابطة الطلاب في القاهرة الذين أصدروا بياناً يربط جدلياً بين الاستبداد الإمامي في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب، ودعوا إلى ضرورة الخلاص منهما.

وثائق الحزب وأدبياته منذ التاسيس وبرامجه السياسية وحتى الميثاق السياسي للجبهة القومية كانت تتبنى قضية الوحدة كخيار رئيسي.

لا شك ان الصراعات الداخلية في الحزب قد أضعفت التوجه الوحدوي الديمقراطي، وقوت عضلات النزوع القبلي والعشائري والمناطقي.

وكانت مذبحة يناير ٨٦م، اكبر كارثة في تاريخ الحزب والحركة الوطنية، فقد انشق راسياً وعمودياً، وصفيت الكوادر المدنية والحزبية؛ ليحل محلها الجيش والأمن والمليشيات القبلية. ولم يستطع الحزب التصالح مع نفسه حتى بعد الوحدة؛ فالصراع الدامي قد اتخذ ابعاداً تنتمي إلى صراعات: طسم وجديس وداحس والغبراء، أكثر من انتمائها إلى صراعات اتجاهات سياسية وفكرية غالباً ما تسوى بالتحاور، وبالتنافس والاختلاف حيناً، والائتلاف في احايين اخرى.

لقد تحققت الوحدة بإرادة عامة، ومشتركة بين مختلف الأطراف السياسية، وبالإخص: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي. وكانت الوحدة ثمرة حوارات واتفاقات متعددة توجت بإعلان بيان الـ٣٠ من نوفمبر ٨٩م.

كان الحزب الذي عانى طويلاً من صراعه الدامي مع نفسه والآخر اكثر استشعاراً بخطورة الإلغاء والتهميش والاحتكام للسلاح. وكان التوجه للوحدة يستجيب لعزته وتاريخه وكفاحه الوطني، وإدراكه الأهمية الديمقراطية، والقبول بالتعددية السياسية والحزبية، وحرية واستقلال العمل النقابي.

لقد كان إسهام الحزب وقيادته في قيام دولة الوحدة حاسماً، فهو الطرف الثاني في التوقيع على وثيقتها وبيانها الدستوري، ومن ثم الاستفتاء على دستورها والمشاركة في دولتها.

دعوات التجديد والإصلاح و التعددية السياسية والحزبية قد بدا صوتها يرتفع في الحزب منذ كارثة ١٣ يناير ٨٦م، وكان الاشتراكيون الذين مثلوا المعارضة في الـ(ج.ع.ي)، اكثر حماساً للتعددية والديمقراطية، بحكم كونهم ضحية الشمولية والقمع، وضحايا الصراع بين الشمال والجنوب. كما ان اقتتال الاخوة الأعداء في قيادة الحزب الاشتراكي قد أوصلهم إلى إدراك استحالة الانفراد بالحكم وحتمية القبول بالتعددية الفكرية والسياسية والحزبية، والعودة إلى ما قبل الحزب الواحد.

لم يكن إعلان الانفصال عقب حرب ٩٤م، قراراً لكل قيادات الحزب، فقد انفرد بالقرار الكارثة افراد لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وكان القرار ارتداداً عن كل كفاح الحزب ومواقفه وأدبياته.

ورغم بشاعة الحرب المعلنة، والاغتيالات، والنكوص عن روح دستور دولة الوحدة، إلا أن كل ذلك لا يبرر الخطيئة القاتلة التي اقدم عليها بعض من قيادة الحزب، ومن المؤكد أن إعلان الانفصال قد الحق افدح الأضرار بالحزب وسمعته ومكانته ومستقبله. والراعب أن أطرافاً في قيادة الحزب ظلت أسيرة اللحظة اليائسة ولاتزال.

واضح أن الحزب يشهد لحظة جدل واسع حول استعادة عافيته وتجاوز الكارثة بل الكوارث الناجمة عن الصراع على السلطة، سواءً مع نفسه أم مع الأطراف الأخرى.

ورغم ان الحزب قد نقد تجربته بمرارة، إلا أن الاستمرار في قراءة التجربة ونقدها، والربط الجدلي العميق بين الوحدة والديمقراطية والبراءة -إلى الأبد- من الانفصال، وعدم تبرير الانفصال بالحرب مع إدانته الحرب وما يتناسل منها حتى اليوم، هو المخرج الوحيد من أزمته الطاحنة.

إن الحزب الاشتراكي حزب له جذور عميقة في الواقع اليمني، ولكن دعوته إلى تزعم تيار التحديث والتنوير والديمقراطية بحاجة إلى تغيير شامل وكبفي في رأسه القيادي، ولغة خطابه، ونهج تفكيره، وخياراته السياسية والفكرية. وحقاً فإن في خطاب امينه العام: علي صالح عباد (مقبل) في الدورة العاشرة، وكتابات الدكتور ياسين سعيد نعمان ما ينبئ على التفاؤل.

عاجل إلى شركة التبغ والكبريت:

أين حقوق المساهمين؟!

نحن المساهمين الأوائل في شركة التبغ والكبريت الوطنية نتساءل اليوم: متى يتم صرف حقوقنا من أرباح سنوية لعام ٢٠٠٤م، رغم قلتها في كل عام، مقابل أرباح باهظة تحققها سنوياً هذه الشركة الرائدة - والتي تقوم بواسطة القائمين على قيادتها بتبذير الأموال حق الغلابا المساهمين في تبرعات مظهرية وفساد واضح..."يا مفرق المرق أهل البيت أحق"، راقب الله، وارحم حقوق الأسر.. وهؤلاء المساهمين الضعفاء، وهم في انتظار ارباحهم لتغطية التزاماتهم، وسوف ننتظر، ولعل انتظاره ليس بطويل.. والعادة سنوياً نهاية شهر مارس.

والله من وراء القصد،،،

عبدالقوي القباطي

احد المساهمين -بالتوريث- يحمل ١٢٠٠ سهم حصيلتها ٣٠,٠٠٠ ريال سنوياً فقط من بداية السبعينيات

ميفع عبدالرحمن يطالب باستقالة ٤ من أعضاء أمانة الأدباء

الزميل د. عبدالله البار، رئيس الاتحاد المحترم
الزميلة هدى ابلان، الأمين العام المحترمة
الزملاء اعضاء الأمانة العامة المحترمون

تحية طيبة.. أما بعد:

بداية، وعطفاً على رسالة الزميل محمد ناجي احمد -في صحيفتي «النداء» و«الثقافية» الصادرتين في ٨-٩/٦/٢٠٠٥م إلينا جميعاً: أعضاء المؤتمر التاسع، اتجه بأرق اعتذار للزميلتين هدى العطاس وتغريد الحكيمي والزميلين محمد ناصر عولقي ود. هشام محسن السقاف، راجياً منهم خاص الرجاء، وخالصه ألا يسيئوا فهمي، ولو بذرة شعور في المساس باشخاصهم.. فهم في نظرنا أكبر وأعز من أي مس شخصي، ولكل واحد منهم مكانته الأدبية في المجتمع عموماً وفي الوسط الثقافي والأدبي خصوصاً، وعندي بالذات كاتحادي مخضرم، لا سيما إذا علمت أنه سبق انتخابي لعضوية المجلس التنفيذي والأمانة العامة عبر ثلاثة مؤتمرات عامة للاتحاد، هي: الرابع في صنعاء- قبل الوحدة بثلاثة أعوام- وفيه حملت أمانة الشؤون الادارية، فالخامس في عدن - عام الوحدة- وفيه حملت أمانة العلاقات الداخلية، ثم السادس في صنعاء - بعد ثلاثة أعوام من تحقيق الوحدة - وفيه حملت أمانة العلاقات الخارجية. وكانت تلك الأعوام التسعة غير البعيدة بين سبتمبر ١٩٨٧ وفبراير ١٩٩٧ اعواماً عصيبة جداً على الوطن، لأن الثلاثة الأولى منها أعقبت كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦م، وإن كانت في الوقت نفسه - لحسن الحظ- مهاداً لاتفاقية عدن الوحدوية في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩. وتزامنت الأعوام الثلاثة الثانية مع أزمة الفترة الانتقالية للوحدة، والتي كانت -لأشد الأسى والأسف- مدخلاً إلى الحرب المشؤومة - صيف ١٩٩٤. أما في نهاية الأعوام الثلاثة التي أعقبت الحرب، وفي المؤتمر العام السابع، فقد غادرت المجلس التنفيذي والأمانة العامة بقليل - والحق يقال- من الروح الرياضية -البيمقراطية- وكثير من الحزن على ما خسرته من أصوات الثقة والنجاح في انتخابات المجلس التنفيذي، دون أن أشعر بالصدمة من زملائي الذين خذلوني في المؤتمر، ولا بالعزوف عن الاتحاد ونشاطاته في فرع عدن الذي انضوي فيه، كما لم أعكس على أحد من الزملاء شيئاً من أوزار الحرب إياها. وعلاوة على عضويتي في المجلس والأمانة، كان تعييني - لفترتين - مديراً لتحرير مجلة "الحكمة"، في الأولى عام ١٩٨٨ مع المؤسس الأول لاتحادنا والحكمة الجديدة شيخنا الأجل الراحل عمر الجاوي، وفي الثانية عام ١٩٩٣ مع أستاذنا الشاعر الكبير الحبيب الراحل القرشي عبدالرحيم سلام.

الزميلات والزملاء:

إنه الود الذي أكنه لكم وحميمية الاعتزاز بكم كمبدعين في المقام الأول، هو ما أغراني على أخذكم بصحيتي - من دون استئذان- للاستعادة المشتركة لذلك الماضي القريب، في محاولة مني لإثبات كوني زميلاً معاصراً للرعيل الأول من مؤسسي الاتحاد. يشفع لي في محاولتي هنا وموضوع رسالتي هذه شفيعان:

الأول: إيماني العميق بأن اتحادنا كما كان نورساً هادياً للمجتمع إلى بر الوحدة اليمنية في خضم أعاصير التشطير، سيكون كذلك نورساً هادياً لهذا المجتمع إلى بر الديمقراطية والتحديث في خضم أعاصير الإرهاب والفساد اليوم.. فيما أن أغلبكم مجير -حزبياً وحسب، شئنا لم أبينا- على المؤتمر الشعبي العام، أرى أن يغدو استلهامكم أنتم على وجه الخصوص- كقيادة للاتحاد قبلنا نحن الأعضاء - لشعار "حرية الإبداع تأصيل للديمقراطية والتحديث"، عنواناً على نجاحكم في قيادة الاتحاد خلال الأعوام الثلاثة المقبلة إلى ٢٠٠٨، وعلى نجاح المؤتمر الشعبي العام في تقديم افضل وجوهه في الثقافة والأدب لا إلى الاتحاد فقط، بل إلى المجتمع ككل. ناهيكم عما سيضيفه نجاحكم في هذا الشأن إلى رصيدكم الاتحادي والحزبي والاجتماعي من نجاحات أخرى، طالما أن أعاصير الإرهاب والفساد في الواقع ليست محلية وداخلية صرفة، بقدر ما هي أجنبية وخارجية كذلك.

مع علمنا جميعاً أن الإرهاب والفساد عدوان لدودان للديمقراطية والتحديث، وأن الوحدة اليمنية غايتها التنمية الشاملة على قاعدة العدالة الاجتماعية والمساواة، والا طريق إلى هذه التنمية غير طريق الديمقراطية والتحديث.

الثاني: حرصي الشديد على تكريس وتعميق الروح المدنية وقيمها الإنسانية الرفيعة والسلوك الحضاري المتأتي عنها لا على مستوى اتحادنا فحسب، بل على صعيد المجتمع بكافة مؤسساته المدنية- العصرية والحديثة.

لذا أستميح العذر من الأعزاء الأربعة: هدى، تغريد، بن ناصر وبن محسن في مخاطبة ضميرهم الأدبي كي يتمسكوا بالنظام الأساس للاتحاد وبشرعية هيئاته بدل تمسكهم بأي شيء آخر مهما كان شأنه. ويكفي بهذا الصدد أن يأخذ المبادرة أي منهم الأربعة، لتكون مبادرته استثنائية على كل المستويات.. فالنظام الأساس ينص منه المادة الأربعون - الفقرة الثانية- من الباب السابع (أحكام ختامية) على أنه: "لا يجوز الجمع بين مسؤوليتين قياديتين تنفيذيتين كعضوية سكرتارية الفرع وعضوية الأمانة العامة" كما تنص المادة العاشرة - الفقرة الثانية- من الباب الرابع (الهيكل التنظيمي) على أن:" ينتخب المؤتمر العام مجلساً تنفيذياً من بين أعضائه الذين مضى على حصولهم العضوية مدة لاتقل عن خمس سنوات".

الاعزاء جميعاً:

سيان أن أقرني الأعزاء الأربعة أو لم يقروني، وسواء أخذوا إخلاصي للاتحاد على حساب معزتهم عندي بعين الاعتبار، أم لم يأخذوه، فإنهم سيبقون ماثلين دائماً بأقلامهم وإبداعاتهم ملء بصري وبصيرتي شخصياً. لكني أرد - بالمقابل- أن أنبه إلى أن أي عملية للالتفاف على النظام الأساس والبحث عن تخريجات ما، لن تكون إلا سياسية مفرطة، ستضع شرعية هيئتكم على الرف إن لم تضعها وراء الظهر، وهي لن تؤدي إلا إلى تفشي حالة قضم الأظافر بينكم في الأمانة العامة، وتفشي حالة التثاؤب بيننا نحن الأعضاء -المتفرجين فقط- فيما إذا أصررتم على جعلنا أغلبية صامتة. ثم انظروا ماذا وكم ستكون عراقب تلكما الحالتين: أن تقضموا أظافركم أمامنا ونحن نتثاءب في وجوهكم، لا سمح الله!

تمنياتي الخالصة لكم جميعاً بالتوفيق

زميلكم/ ميفع عبدالرحمن

اشتراطات امريكية

(تتمة الصفحة الأولى)

وكانت السلطات الامريكية طلبت من سلطات الأمن اليمنية تطبيق جملة من الاجراءات الامنية في جميع الموانئ اليمنية وهي مطالب واجراءات اشترطتها الولايات المتحدة على صنعاء اعقاب تفجير المدمرة كول بميناء عدن اكتوبر ٢٠٠٠م، ثم بعد اتساع نشاط وهجمات تنظيم القاعدة بعد احداث سبتمبر بالولايات المتحدة.

وتتحاشى السفن والبوارج العسكرية الامريكية الدخول إلى ميناء عدن للتزود بالوقود منذ احداث المدمرة كول، واتخذت سفنها من ميناء جيبوتي والموانئ في المنطقة بديلاً، وهي الموانئ التي وصفت قبل تفجير المدمرة كول بالخطرة.

وحسب مصادر دبلوماسية امريكية فإن الجانب الامريكي وبالاتفاق مع السلطات اليمنية يقوم بارسال فريق من الخبراء بين حين وآخر لتقييم مستوى الحالة الامنية في الموانئ اليمنية، وما إذا كانت الاجراءات الامنية المتبعة تؤدي إلى تامين سلامة وامن السفن القادمة إلى ميناء عدن للتزود بالوقود دون ان تواجه مشاكل او تهديدات امنية خطيرة.

وترتبط قيادة القوات الامريكية بما فيها وزارة الدفاع عودة السفن الامريكية للتزود بالوقود من ميناء عدن بانتهاء المخاطر القائمة في الموانئ اليمنية.

وتشير التقارير الدورية للامريكيين عن حالة الأمن في الموانئ اليمنية، إلى وجود قصور وثغرات من الصعوبة تجاوزها بسبب قلة خبرة وكفاءة الكوادر الأمنية اليمنية العاملة في مجال الأمن البحري.

ويقول مسؤولون امنيون إن الامريكيين يراهنون على تطوير أداء قوات خفر السواحل لتضطلع بدور تامين سلامة وامن السفن وتحقيق الأمن البحري بشكل عام.

خنفر: جمعية

(تتمة الصفحة الأولى)

لـ"النداء" احتمال استئصال عين الملح الذي قدّر له أن يكون ماراً في مواجهة دامية بين جماعتين: الحوشبي والوطني!

"الحوشبي": مر هذا الاسم على قراء "النداء" قبل اعداد، حين نبتت قضية أرض "حوشب احمد علي" المبسوط عليها من قبل خالد عبدالنبي احد ابرز المطلوبين في حرب حظاظ وصاحب المشروع الجهادي الجديد: فتح اراضي خنفر ليس من الماركسيين، بل من ملاكها!

مصادر مطلعة في ابين نفت لـ"النداء" أن تكون جماعة الحوشبي على صلة بحوشب من قريب أو بعيد لكنها زعمت أن جماعة الوطني هي "الجناح العسكري الجديد" لخالد عبدالنبي، يدعى عبدالرب ايضاً، متهمة الجاميع المسلحة التي تباشر عمليات البسط على الأراضي وإثارة الفتن والتحريض في ابين، بأنها على صلة بخالد عبدالنبي وأن أجهزة الأمن في خنفر "تشعامس"! منخولين من تكرار حرب حظاظ هذه المرة في المدينة وليس في الجبال!

"ق.م" فتاة تعرضت لمحاولة اغتصاب مؤخراً فيما تعرض البلاغ المقدم من اسرتها إلى امن خنفر للتلاعب. وللعم فإن الهاتف المحمول للفتاة بحوزة المبلغ بهم وهم جماعة مسلحة "جديدة" اخطر من حمى الضنك الذي يزور محافظة ابين حالياً!

"فلان الفلاني" مواطن تم ردم احد آباره، ولان المجاميع المسلحة نافذة، لم يجرؤ على تقديم بلاغ إلى امن خنفر لانه لا يقدم ولا يؤخر على ما يبدو!!

غير ذلك إطلاق النار على حراسة نجل الشيخ الأحمر في الأرض التي اشتراها بمنطقة الرواء.

حتى القاضية هدى العولقي لم تسلم ارضها من "المزورة"، فيما أجبر المستثمر الخضر العولقي على إيقاف العمل في مشروعه بدلاً من ان يشرّف "بيت خالو" مكنا تسوى الأمور هنا!!

على هذا، فبإمكان حوشب احمد علي أن يشكل مع هؤلاء منظمة للدفاع عن الأراضي المبسوطة، إن لم تكن جمعية للمنكوبين من حوارات الهتار!!

ومن غير المؤكد ما اذا كانت هذه المجاميع المسلحة على "صلات" بالجهادي خالد عبدالنبي. الأكيد ان هذه المهزلة لابد ان يوضع حد لها، سيما في ظل (دعمعمة) اجهزة الامن، واكتفاء محافظ ابين بعتاب قيادتي المديرية وتحميلهم مسؤولية المواجهة الدامية بين الجماعتين!

الحكمة ترفض

(تتمة الصفحة الأولى)

وجعلها وسيلة لابتزاز المكلفين بالضريبة، إضافة إلى الافتئات على صلاحيات القضاء وغل يده عن اقتضاء الحق العام وذلك عن طريق تخويل وزير المالية حق اسقاط الدعوى الجزائية بعد دخولها حوزة القضاء.

ورفضت الدائرة طلب المحامي مامون الشامي وكيل وزارة الشؤون القانونية ورئيس محامي المدعى عليهم بمنع استمرار طبع الدعوى في كتاب ومنع التجار من الإدلاء باية تصريحات معارضة للقانون المطعون بعدم دستوريته ومنع وسائل الاعلام المختلفة من نشر ذلك.

كذلك رفضت هيئة المحكمة طلباً مشابهاً بحذف بعض الكلمات والعبارات الواردة في الدعوى كالاستبداد ومصادرة صلاحيات القضاء.

وكانت المحكمة منعت قناتي الجزيرة والعربية من حضور الجلسة لتغطيتها، فيما اتاحت ذلك لمندوبي الصحف المحلية.

وحددت هيئة المحكمة الثلاثاء المقبل موعداً لاستكمال قراءة الدعوى والبت في طلب وقف تنفيذ القانون.

علاقتنا بالصندوق

(تتمة الصفحة الأولى)

رسمية للجمعية إذ نؤكد لكم بان الاخ عبدالله الهمداني -المدير التنفيذي للصندوق يؤكد لنا دائماً بان صندوق المعاقين للمعاقين ويعمل وفق القانون واللوائح المشرعة لعمله واداء مهامه في رعاية وتاهيل المعاقين والإهتمام بهم صحياً واجتماعياً وتعليمياً ورياضياً. ودعم المعاقين في شتى المجالات، ونوضح لكم بان ما ذكر في الموضوع الذي نشر عن الصندوق ليس صحيحاً وإنما الهدف هو تشويه صورة الصندوق أمام المعاقين لتحقيق اغراض شخصية لاشخاص لا يهمهم مصلحة المعاقين.

وبالنسبة فيما يخص مهرجان (أفاق الروح) فالموضوع متعلق بوزارة الثقافة والسياحة.

وفيما يخص المركز التابع للجمعية فإنه جاء كضرورة حتمية وتماشياً مع إحتياجات المعاقين في تدريبهم وتاهيلهم في كافة المجالات، حيث وان الجمعية قد حققت نتائج متميزة في تاهيل المعاقين قبل افتتاح المركز في العام الماضي.

كما ان ما ذكرته الصحيفة في وقف قرارات واجراءات مخالفة للنظام الاساسي الخاص بالصندوق، فإننا نستغرب من اسلوب الطرح وتداخل المهام في ما نشر وكان الجمعية هي الصندوق. وكما اشارت الصحيفة في تشويهها للجمعية واستخدام مصطلحات والفاظ لاتليق باخلاق الصحافة مثل ما جاء في الصفحة الرابعة تتمة للصفحة الأولى بما يلي:حيث يقمع البيروقراطيون الصغار وهم طغاة كبار كما نرى.

ونحن لا ندري هل هذا كلام حر بالصحيفة ام انه جاء ممن يصرح بهذا الكلام، ومع اسفنا البالغ مرة اخرى ان تنشر الصحيفة مثل هذه الألفاظ التي تعبر عن من قالها.

ونوضح لكم بان المناقصات تخضع لقانون المناقصات وللفترة المحددة لها، وبالنسبة للمبالغ التي ذكرتها الصحيفة فهي لا اساس لها من الصحة، لان الجمعية قد تلقت تجهيزات وتاثيث لمركز السلام بما يقارب ٤٠ مليون ريال، ونحن على ثقة كبيرة في الصندوق بان يقوم بتوفير جميع المستلزمات التي قد نحتاج إليها، إضافة إلى ما وصفنا فيه من التاثيث المذكور انفاً، خاصة وان الاخ عبدالله الهمداني - المدير التنفيذي للصندوق رجل فاضل ويحافظ على ممتلكات المعاقين، ويسعى دوماً لإقامة منشآت تقدم خدمات للمعاقين، كذلك انه يدعم كافة برامج المعاقين المختلفة وفي جميع محافظات الجمهورية.

كما نريد معرفة منهم مسئولي الجمعية الذين ذهبوا إلى الجهات الأخرى بغرض طلب دعم لإستكمال التاثيث والتجهيز لمركز السلام، ونحن قيادة وإدارة الجمعية نعتبر ذلك محض افتراء وكذب على إدارة الجمعية في تلفيق مثل هذا الكلام والاقاويل الباطلة التي ليس من هدفها إلا المساس بمصلحة المعاقين حركياً.

وما دام الصحيفة قد انسبت تصريح لمسئول في الجمعية فلماذا لاتكشف عن اسمه وفقاً لقانون الصحافة رقم ٢٥، حيث وان الصندوق له مسئولين فيه يصرحون عن إيرادات الصندوق.. والصحيفة بذلك قد تجاوزت حريات الصحافة وحرية الآخرين.

وحين ذكرت الصحيفة بانه لم يتسنى لها التاكد من دقة هذه البيانات.. فنتسائل لماذا تنشر الصحيفة هذا الموضوع وهي في غير مصداقيتها امام القارئ لكشف الموضوع كاملاً او عدم نشره كاملاً؟

كما نود ان نضيف للمسئول الذي ادعت الصحيفة انه مسئول في الجمعية متى اقرت الجمعية تنظيم الإعتصام التي تحدثت عنه الصحيفة وهل يوجد محضر إجتماع قرر فيه هذا الاعتصام لدى الصحيفة، ام انه من جاء وطرق وقال كلام للصحيفة تنشره بسرعة دون تقصي الحقائق من مصادرها.

وإذ نكرر اسفنا لما ذكر من ان المعاقين اهتمامهم مركز على تجهيز الحمامات حيث كان من الأحرى ان تقوم الصحيفة بإرسال محرر او مندوب من قبلها لزيارة المركز والإطلاع على الانشطة والدورات التدريبية والتاهيلية المقامة فيه، حيث وقد قام مندوب الصحيفة بزيارة بعد نشر الموضوع الذي نشر في العدد ١٣، والذي اطلع عن قرب على هذه الانشطة والمهارات والدورات التدريبية المستمرة في المركز.

وما يخص تولي امراة موقع الامين العام فإن هذه المراة الفاضلة هي لطيفة ردمان والتي اختيرت بالانتخاب والترشيح من قبل المعاقين، وذلك تقديراً وعرفاناً من كل المعاقين لها ولجهودها الطيبة في خدمتهم.

ونستغرب من اللوم على الصندوق فيما يخص المستشفى الجمهوري لأن المستشفى من مسئولية وزارة الصحة، وعلى وزارة الصحة أن تراعي عمل معرات خاصة للمعاقين حتى تنهيا كافة المستشفيات لتقديم رعايتها الصحي للمعاقين وأن لا يلحق اللوم بالصندوق.

ونحن نامل من الجهات التي لا تخدم المعاقين في أن تقوم بتسهيل مهامهم والتعاون معهم، وما يخص الصندوق فلقد خصص الأخ عبدالله الهمداني جزءً من وقته للتفقد ما يحتاجه المعاقين ونزوله شخصياً إلى حوش مبنى الصندوق، كما انه أعطى توجيهاته للعاملين في الصندوق بالتعاون مع المعاقين حركياً وتسهيل مهامهم واحتياجاتهم والنزول إلى الأشخاص المقعدين بصورة مستمرة.

وقد سبق وان اشرنا بان ما ذكرته الصحيفة من تصريح لمسئول في الجمعية قد أكدنا نحن في قيادة الجمعية وبدون إستثناء باننا لم نصرح باي حديث للصحيفة مسبقاً، وإنما ذكر في الصحيفة هو محض افتراء على الجمعية وعلى الصندوق.

كما اننا في جمعية رعاية وتاهيل المعاقين قيادة وإدارة واعضاء ناسف لما نشرته الصحيفة ولم توضح لنا عن المسئول المصرح باسمها، وايضاً لما حدث من الفاظ لا تليق بالمهنة الصحفية وحرية الصحافة.

وإذ نامل في الأخير من الأخ رئيس التحرير نشر هذا الرد وفقاً بحق الرد وقانون الصحافة في نفس المكان والحيز الذي نشر فيه الموضوع المنسوب ضد الجمعية والمعاقين والصندوق إضافةً لمطالبة الصحيفة بالاعتذار عن الالفاظ السيئة والمصطلحات الغير لائقة في حق الجمعية والصندوق والمعاقين حركياً. في العدد ١٤، ما لم فسنضطر إلى اللجوء إلى القضاء وفقاً للقانون.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،

علي الوجيه- رئيس الجمعية

■ تعليق المحرر:

يبدو ان علاقة جمعية رعاية المعاقين حركياً بالصندوق شديدة الرونة والحساسية، حد تحمس رئيس الجمعية في التصدي لما نشرته "النداء" في عددها السابق، نيابة عن إدارة الصندوق.

استخدم رئيس الجمعية مفردات قاسية، وهو يلومنا على ما زعم انها الفاظ قاسية كالبيروقراطية والطغيان. وهو كان اتصل برئيس التحرير الأحد معبراً عن غضبه لما نشر، وقد ابلغ ساعتها ان الصحيفة نشرت تقريرها بوازع من التعاطف في قضايا اصحاب الاحتياجات الخاصة (المعوقين)، وترجمة لهذا التوجه بادر رئيس التحرير بالتفاهم مع رئيس الجمعية إلى إرسال مندوب من أسرة "النداء" لزيارة مركز السلام المخصص لخدمة المعاقين حركياً، للاطلاع على جهود وانشطة إدارة الجمعية.

رئيس الجمعية وهو على ما نسمع منذ توليه موقعه، وعلى ما رأى مندوب "النداء" الزميل عبدي المنيفي الذي سمع منه وتجول في مركز السلام، يحظى بسمعة حسنة وتقدير أعضاء الجمعية، أدهشنا برده الغريب في حرصه على إزالة اية شبهة تقصير عن اداء مسؤولي صندوق رعاية وتاهيل المعاقين.

ولقد نفهم ان رئيس الجمعية كتب ما كتب مدفوعاً بحرص على تفادي اية عقبات وعراقيل تطرأ جراء ما نشرته "النداء" من شأنها تعطيل الآمال التي تعقدها الجمعية على تعاون مدير الصندوق. لكن المحقق ان اعتصاماً نفذه معاقون حركياً جرى السبت الماضي رغم إصرار رئيس الجمعية على عدم صلته بالمعتصمين.

والمحقق أيضاً أن اعضاء في الجمعية شاركوا في الاعتصام ودعموا مطالبه، وأن "النداء" نشرت تقريرها مستندة إلى إفادات من اعضاء في الجمعية.

ومُذ ظهر لأسرة "النداء" أن رئيس الجمعية وزملاءه في الهيئة الادارية حريصون على عدم تشويش جهودهم بما نشرته "النداء" (ولذلك حقهم)، فقد قررنا نشر رده كاملاً، على ما فيه من تجاوزات لفظية، وتعسف في قراءة ما نشر.

اعتبر الاخ علي الوجيه أن التقرير يستهدف الجمعية، ويرمي إلى الايقاع بينها وبين إدارة الصندوق. وهذا غير صحيح بالمطلق، إذ أثنى التقرير على جهود الجمعية، ومساعي قيادتها إلى تذليل العقبات التي تعترض خططها. ولعل ما جعلنا نقرأ مشددهين رسالة رئيس الجمعية، افتراضه أننا قللنا من شأن الجمعية إذ أشرنا إلى أن امراة تتولى موقع الأمين العام! والحق أن الصحيفة تعمدت ذكر هذه المعلومة في سياق تعاطيها الايجابي مع الجمعية، ولئن وقع ليس خلْف أذى في نفس الأخت لطيفة ردمان الأمين العام ونفوس زملائها، فاننا لا نملك إلا أن نعتذر لها ولهم.

لدينا ميثاق

(تتمة الصفحة الأولى)

فالدعوة إلى إنجاز ميثاق شرف (جديد) سواء صدرت من مجلس النقابة أو انطلقت من مواقع أخرى، ليست كافية لتهدئة النفوس وتطييب الجروح. وما يدريك أن الدعوة، وهي كلمة حق، ليست الشجرة وراءها غابة شرور.

●●●

ميثاق الشرف، حال وجوده الذاتي في وعي الصحفيين وليس وجوده الموضوعي في إرشيف النقابة أو ملفات أعضاء المؤتمر التوحيدي، قد يكون عاملاً كفؤاً، لكنه بالتاكيد غير كاف لتحقيق الزجر المعنوي (بله المادي). فالمبادئ من دون إغفال طابعيها: الخصوصية والنسبية، بدون مطارق تنزل على الرؤوس، كما النجوم تستغني عن ضيائها الزواحف من المخلوقات!

كذلك فإن المبادئ المهنية في المجتمعات الحرة لها قائمتان تدب بفضلهما في أروقة وصالات تحرير المؤسسات الإعلامية المستقلة، هاتان القائمتان هما: النقد الداخلي؛ والنقد الخارجي.

تتسم مواثيق الشرف أو اخلاقيات المهنة بخاصيتي الخصوصية والنسبية، إذ يستحيل وجود موضوعي لخبر أو تغطية إخبارية خارج المجتمعات أو الثقافات، أو بعيداً عن المؤثرات الاجتماعية، وفي منأى عن السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يجري فيه الحدث. والمغزى أن المواثيق حديث في التجريب لا التجريد، مخرج ممارسة هي، وليست مدخل تأمل، مسالة تفاصيل لا كليات. لذلك من المنطقي ان تزهو الاخلاقيات وتزدهر في الديمقراطيات الغربية حيث الصحافة عريقة أصيلة فاعلة في حضورها الندي، نداً لكل السلطات. ولئن ظهرت المبادئ والاخلاقيات هناك مبكراً في الثلاثينات، فان تنزيلها في اليات ووظائف تاخر إلى الستينات حين لجات كبريات الصحف إلى تنصيب حكم محايد من داخلها لتدقيق الشكاوى وتقييم التغطية الصحفية ومعالجة اهتمامات القراء. مسؤولية الحكم تموضعت مع الوقت في تقرير ما إذا كانت التغطية الصحفية دقيقة منصفة متوازنة. وما إذا كان فيها ضعف يعطي انطباعاً زائفاً للقراء. وإلى الرد على تعليقات القراء وملاحظاتهم. قد يبادر الحكم المحايد (وهو بالضرورة من اهم محرري الصحيفة واخبرهم بدقائق المهنة) إلى تحرير خطاب إلى المحرر المعني في الصحيفة يشير فيه إلى مواطن التقصير في تغطيته الخبرية. ابعد من ذلك قد تلجا إدارة الصحيفة متى ما قدّرت أن الخطأ المهني من الجسامة التي تفرض إيضاحاً مفصلاً، إلى نشر بيان تصحيحي او مقال مفصل. للتمثيل، استدعي هنا الاعتذار المفصل للقراء الذي نشرته الخريف الماضي صحيفة "نيويورك تايمز" عقب ثبوت خلو العراق من اي انشطة وبرامج تسلح محظورة.

وجود محرر مدقق او حكم داخلي، يفيد، حسب ما كتب واحد من ابرز محرري «نيويورك تايمز» في توكيد مصداقية الصحيفة إذ تتحرى المهنية في ادائها، متوسلة رضا الجمهور. ولئن كان نشر الغسيل الوسخ (اي اخطاء الصحيفة وخطاياها) لا يسر ابداً، على ما يرى لبونارد سيلك المعلق في «نيويورك تايمز» فإن من شانه ان يقلص غطرسة المحررين داعماً المسؤولية والالتزام لديهم.

●●●

من الاجحاف وضع الصحافة اليمنية بمختلف فئاتها، موضع المقارنة مع صحافة الغرب، لكن جعل تلك ذريعة للتعامي عن خبرتها واسالبيها في تطوير ادائها وتصحيح ممارساتها لا يعدو كونه ضرباً من التقاعس والكبر المرضي وتمترس الجهول.

في صحافتنا المبتلاة بضعف الاحتراف ونقص المناعة المكتسب حيال فيروسات السياسة الفاسدة، لا يوجد منبر إعلامي يعتمد أسلوب التصحيح الداخلي. والاعتذارات والتصويبات إذا تاتي فبفعل ضغط الملاك والساسة ومراكز النفوذ الحكومية، لا بمبادرة ذاتية من الصحفي لتصحيح الخطا فور العلم به (انتظر حولك!).

إلى تواري المبادئ في الأعالي وراء غيوم السياسة السود، وعدم استيلاد النقد الداخلي في الصحافة بشتيت اصنافها جراء ضعف القدرات والمهارات، تتعثر أية محاولات من النقابة ومن خارجها للتوافق على إيجاد وسيلة تترجم الحاجة إلى النقد الخارجي، والشائع في عديد بلدان في الغرب وبعض الشرق ان تتولى مجالس من النقابات أو لجان مستقلة، عملية مراقبة اداء الصحف ونشر تقارير دورية بشان مدى توخي المؤسسات الاعلامية قواعد السلوك المهني. وفي حال النقابات فإن النقد الخارجي يتبدى حصناً منيعاً يقي الصحفيين والصحفيات شر تدخل الحكومة او اية سلطات اخرى، في شؤون المهنة، ذلك ان ميثاق الشرف بقائمتيه(النقد الداخلي والنقد الخارجي)، هو في المقام الأول آلية من آليات التنظيم الذاتي.

والشاهد أن الحديث المتباعد زمنياً في محطاته عن ميثاق شرف صحفي، يثير من الالتباسات أكثر مما يدفع إلى التفاعل الإيجابي داخل الوسط الصحفي، لانه غالباً ما يطرأ اوقات المحن والعليلة. لحظة يراد فرض المزيد من القيود على نشاط الصحافة، والمزيد من التحصينات على قصور السياسة!

زد على ذلك ان صيغ المواثيق المعروضة منذ ازمنة التشطير ركزت على الدوام، على الترويج لقيم فكرية وتوجهات سياسية، عوض قيم المهنة واخلاقياتها. كل اولئك متضافراً مع ما وصفته في حلقات نقاشية برُهاب القمع لدى الصحفي، جعل الحديث عن مبادئ واخلاقيات تنتظم في ميثاق شرف ضرباً من الوعظ الثقيل في احسن الاحوال، وإلا فإنه القمع متدثراً بثوب النبالة والشرف.

وتنعقد المسالة بذاك المزج الوظيفي بين القانون و ميثاق الشرف، الذي يترّقى إليه المنبرون لتنظيم مهنة الصحافة في الحكومة والبرلمان. والمتامل في قانون الصحافة النافذ ومشروع القانون الجديد تتملكه الدهشة من إصرار المشرعين والتنفيذيين على تضمين مبادئ من صميم المهنة احكاماً قطعية في القانون. وقد عمل المزج الوظيفي بين القانون والميثاق على وأد اية فرص او مبادرات للاشتغال على تطوير الأول واستيلاد الآخر، قدر ما افرز أجواء غير موائمة لتنظيم حوار موضوعي حول اي منهما. وليس ادل على هذا المزج من تقرير للجنة الاعلامية في مجلس النواب صدر نهاية فبراير الماضي، يوصي الحكومة بالاسراع في تطوير قانون الصحافة والمطبوعات وميثاق الشرف.

اخيراً اشير إلى الوضع المعقد والشاذ لوسائل الاعلام اليمنية الموزعة بين وسائل إعلام حكومية وحزبية وأهلية، وما يعكسه أحياناً من تضارب في الولاءات والمصالح بين الصحفيين، فيضعف من روح الزمالة والوازع المهني، ذلك ان تشخيصاً أولياً لأوضاع هذه الصحافة يظهر هيمنة التحيزات السياسية والايديولوجية على معايير نشاطها، وإعاقة الوظيفة المسنودة إليها في الدستور والقانون. الصحافة اليمنية باختصار لما ترق بعد لتكون سلطة رابعة، بل هي على الأغلب اداة في يد سلطة من مختلف الانماط بدءاً من سلطة الحكومة وليس انتهاءً بسلطة الاحزاب. في حين ان القول بسلطة رابعة يفيد حكماً بانها تتسامى على نفوذ اي من السلطات الأخرى.

في ضمير حاجة نحن إلى ميثاق شرف جديد. فيه هدى لنا ومنافع للناس، لكن إذا اردنا الا ينتحق بسابقه إلى ادراج النقابة او الملفات السرية للاعضاء، علينا ان نفكر جدياً بتعزيزه بقائمتين لكيما يدب بينهما. ذلكم فصل المقال.

قبل يومين من هذه الفعالية لفت نظري خبرٌ قصير نشرته " الثوري" أسفل الصفحة الأولى، عن مغادرة أحد كوادر الحزب الاشتراكي إلى بيروت للمشاركة في مؤتمر لحركات التحرر الوطني في المنطقة. يفيدنا الخبر في الدخول إلى الموضوع الذي دعيت للتحدث عنه في هذه الندوة، مشروع النظام الداخلي للحزب.

يجلب مفهوم "حركة تحرر وطني" إلى الواجهة القيادة التاريخية والمكتب العسكري والفدائيين والسرية والانضباط الذي ينحدر في العادة إلى الانصياع. وهناك الاصطفائية التي تغذي على الدوام فكرة البطل = (الحزب) الذي نذر نفسه لاستنقاذ المجتمع من المستعمر الخارجي أو من قوى التخلف.

كيفما تتصورون أنفسكم يكون نظامكم الداخلي. والنظرة الاصطفائية تجاه الناس لدى حركة تحرر وطني أو حركة شمولية انقلابية تتمثل مفاهيم وهياكل ومراتب وأدوارا في حياتها اليومية. زد عليها ولادة غير مسجلة (سرية)، وفكرة مغمسة باليقين، وميلاً حاداً إلى الحصرية، وشعوراً متضخماً بالاضطهاد، وإحساسا متصلاً بالخطر... ناتج هذه التوليفة هذا المشروع الذي تفضل الاخوة في سكرتارية الحزب في أمانة العاصمة بنقل النقاش حوله إلى خارج الحزب.

سامي غالب
samighalib1@hotmail.com

قراءة في مشروع تعديلات النظام الداخلي للاشتراكي

سطوة الحنين والأحكام العرفية

الحزب تنظيم أو جهاز متماسك في خدمة فكرة والتنظيم يرتدي أشكالاً مختلفة بحسب المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبحسب الأنصار الذين يعمل الحزب على اجتذابهم.

والحاجة إلى تنظيم قوي برزت تاريخياً لدى أحزاب اليسار لأنها ذوات عضوية كبيرة في الأساس، خلاف الأحزاب المحافظة المشتغلة على الأعيان والبنى التقليدية واللجان الانتخابية المحلية فحسب.

لماذا الحزب اليساري في حاجة إلى تنظيم قوي؟ لزيادة عدد الاشتراكات، إذ لا يوجد متبرعون كبار. ولأن لأحزاب اليسار مثلاً جديدة ما دامت هي تتوسل قلب النظام الاجتماعي السائد، فقد توجب إحاطة الناخبين بأكبر عدد ممكن من المناضلين وإذاً فإن إعادة صوغ المجتمع تبدأ بإعادة صوغ مناضلي الحزب، فالأقربون أولى بالمعروف، ليستحيل الانتماء إلى حزب يساري ضرباً حداثياً من الولادة الجديدة عند الجماعات الدينية كذلك تنتقل علاقة الحزب بأعضائه من الطوعية إلى العضوية (!) كما يولد شخص كثيريا أو بكيلياً على سبيل المثال، ومن الاختيارية إلى الاجتماعية، فالحزب يكف عن أن يستمر خياراً بل ملاذاً وتحت ظلال رهاب الفناء في بيئة ضد حزبية تتحقق انتقالة أخرى من الاجتماعية إلى الحتمية، فاللائذ بداهة ليس سوى معذب منفي وهكذا يتمثل الحزب الاشتراكي في عيون قياديه الأول في صورة حزب الديموقراطية والتحديث (لاحظ الحصرية !) حسبما يصفه النظام الداخلي، متلما إنه الحزب الذي ولد ديموقراطياً طبق تصريحات كوادر بارزة في هيئاته القيادية، ما يعيدنا عفواً إلى العيون التي تفجرت منها اليقينيات التي تحيط هذه القيادات البارزة بهذا السلام الذي يثير غمغمتنا، ما يجعلنا اضطراراً نستدعي تعريفاً شهيراً للحزب السياسي من كلمات ثلاث: " الحزب هو الأوليغارشيه".

رحلة نحو البداية

الحنين هو الملمح الأبرز في مشروع التعديلات... حنين إلى العنفوان الذي طبع حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، والى السلام الذي تحقق لمناضلي الجبهة القومية وهم يقاتلون عدواً غريب الوجه واللسان، والى ذاك اليقين الذي يستحببه عبثاً معدو المشروع، في وإسطة العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جلب الهرم المتطاول لحركة القوميين العرب، والبرانية ذاتها من الخلية (= التنظيمة القاعدية) إلى اللجنة المركزية، وكل تمثلات المركزية الديموقراطية.

ينقدم الاشتراكي، ولاجدال، على غيره من أحزاب المعارضة في اعتماد الشفافية بعرض وثائقه، وأحياناً مداولاته، على الوسط السياسي. إنه على الجملة مقدم عليها... لكنه المقدم بين أنداد ليس إلا... أنداد محركاتهم اهتلكت فامسوا ثقالات تمنع الحياة السياسية من التقدم إلى الامام بشتى البات الاحتماء بدءاً من اختلاق الولادات الإعجازية واصطناع الأبطال الخارقين، وليس انتهاء، كما قد نلحظ الآن، بالمناطقية والمذهبية والشطرية. والاحتماء صنو الخيبات والخصم المبين للتجريب والتجدد الخلاق. انه القفاسة التي تخرج لنا دورياً الوثائق الأساسية للأحزاب على هيئة نخبها القيادية، كما هو الحال في هذا المشروع الذي لا يعدو كونه طبعة شائهة من النظام المعمول به، طبعة محمولة بالكثير من الادعاءات قدر ما تحمل من دعاوى النقاء والصفوية والحصرية والدمقرطة. والأخيرة تلفاها منثورة في مختلف فصول المشروع في صورة مبادئ وكليات. وحرصاً على تمامها تتسرد هذه الدعوى بإيقاع منتظم في الهوامش المجلية، باعتقاد اصحابها، للأغراض المكنونة من وراء كل تعديل،بيد ان الحق في المبدأ لا يلبث ان يغلّ في التفاصيل. في المخدع الوثير والأمن لشيطان الإستبداد.

مبدئياً يشدد النظام – وبالتالي طبعته الثانية الأقل جودة – على حق الأقلية في إبداء رأيها. لكن المركزية الديمقراطية باعتبارها الدليل الذي سار على هداه صائغو المشروع -حتى في اللاوعي- لا تترك ثغرة واحدة ليتفذ هذا الحق إلى عالم التجسيد. يستحيل على أية أقلية مهما كبر حجمها أن تتمكن من عرض قضاياها في اجتماعات استثنائية لأية هيئة من هيئات الحزب. والاستحالة تزداد بهاء كلما نزل بنظره السائح مثلي، لا المقيم في سباته الهني، من قمة الهرم التنظيمي إلى قاعه... قاع الأعضاء الجدد والشباب " غير المصطفين" الذين لم يعرجوا على الحركة أوالجبهة القومية أو الفصائل المؤسسة، فهؤلاء المشكوك في دوافعهم وكفاءتهم واخلاصهم لاتقبل عضويتهم أصلا إلا بعد التمحيص في سرائرهم، وبشرط موافقة ثلثي أعضاء المنظمة القاعدية.

الأغلبية والأقلية الإقصائيتان

عندما القول بضغط الماضي على صياغة المشروع، أقصد الماضي باعتباره المثال في الأفئدة لا التجربة في العقول.ولا يبدو لي أن المشروع خلاصة قراءة هادئة ومتعمقة في تجارب الحزب الانتخابية خلال العقد الماضي، بحيث يربط الهيكل التنظيمي للحزب بمتطلبات العملية الانتخابية. وبالمثل لا أظن ان معدي المشروع انشغلوا بالهرم السكاني للمجتمع اليمني، هذا المجتمع الفتي الذي تغنيه همومه وقضاياه فيستغني عن ضغط إرث الحركة الوطنية. أبعد من ذلك ازعم أنه لم يتم دراسة طبيعة عضوية الحزب ذاته وتوزيعها من حيث الجنس والعمر والفئة الاجتماعية والمؤهل والإقامة.

والحال أن القياس على الماضي باعتباره المثال، وعدم القياس على ما عداه، جعل المشروع يغفل ذكر الناس، ويفتقد الفاعلية والمرونة والجدة والحلول الإبداعية لأزمات الحزب المزمنة في حياته الداخلية، ومن ذلك مسالة تنظيم حق الأقلية في إبداء رأيها والعمل على إقناع الأعضاء به قبل (واثناء وبعد) اتخاذ القرار.

سكت المشروع حيث ينتظر ان يفصح. مرد ذلك أن معديه لم يقرؤوا تجربة الحزب بين المؤتمرين الرابع والخامس سواء على صعيد حياته الداخلية او في مجالات نشاطه السياسي والانتخابي. وما هو ظاهر لي، اقول مدعياً التواضع، ان واحداً من اشد العوائق التي واجهت الاشتراكي خلال السنوات العشر الماضية هو عدم وجود صيغة منضبطة لتنظيم العلاقة بين الأقلية والأكثرية. واستمرار غياب هذه الصيغة لا يُعبّر بالضرورة (!) عن اتجاهات متسامحة داخل الحزب. وقد يُضمر نزعات اقصائية لدى الطرفين المتربعين على قمة الهرم التنظيمي للحزب، ذلك أن غياب الصيغة الديموقراطية يعطل مفهوم الأقلية والأغلبية ويكرس حالة الشللية الاستقطابية القائمة على الصراع على النفوذ والمواقع وباي ثمن.

يحظر في أحزاب المركزية الديموقراطية (يسارية، ناصرية، بعثية، إسلامية) السماح بتشكيل تيارات داخلها فكيف بالحري القبول بأن تهيكل نفسها داخل التنظيم الحزبي؟ إن تسويغ طرح الوثيقة الأساسية للاشتراكي في مؤتمره المقبل هو معالجة هذه المسالة الشائكة والمعاشة في الحياة اليومية لأعضاء الحزب والتي تتفاقم عند كل استحقاق داخلي أوخارجي. لكن المشروع ينكر (والانكار آلية احتمائية ايضاً) وجود هذه المشكلة مكتفياً بالمبدأ المحلّق في العلياء.

لإنزال المبدأ من علياته إلى حيث تلامسه أصابع الاشتراكيين كان في وسع المشروع ان يقترح تخفيض النسبة المقررة للدعوة إلى مؤتمر او اجتماع استثنائي إلى الخمس او الثلث بدلاً من نسبة النصف غير القابلة للتحقق نظرياً ومن واقع تجربة العقود الخمسة الماضية لكل الأحزاب القومية واليسارية. وللحؤول دون هيمنة أقلية منظمة نزاعة إلى احتكار الهيئات والاستيلاء على مجموع مقاعدها (والأكثريات في الأحزاب الشمولية هي في واقع الامر أقليات صغيرة متحكمة بالقرار ومحتكرة لمصادر القوة) لا يعمد المشروع إلى تقييد حق الناخب في التصويت في بطاقة الاقتراع بنسبة محددة فيسمح له بالتصويت لمن يريد من المرشحين المتنافسين شريطة أن لا يزيد عددهم عن نسبة ٧٥٪ من قوام الهيئة المنتخبة. تقييد الناخب هنا تقييد للنزعات الاقصائية التي تشتغل تلقائياً بإلهام من الفكرة ما دامت الآليات لا تقيدها.على انه في المقام الأول ترشيد للقرار لانه ضمانة أكيدة لوجود صوت الأقلية في مختلف الهيئات فلا يعود سماع حلوقها مكرمة بل الحكم الواجب النفاذ في دستور الحزب.

إلغاء الأحكام العرفية الحزبية أولاً

عند هذا الحد اتوقف لأتساءل عما إذا كان من حق الأقلية المساس بوحدة التنفيذ الذي يلي القرار الحزبي ذا الآلية الديمقراطية. بصيغة أخرى هل من حق الأقلية داخل الحزب ان تنشط كأقلية خارجة؟ الثابت ان إتاحة الفرصة لنمو التيارات واخذها اشكالاً معترفاً بها داخلياً يسمحان بالتعدد داخل الوحدة عوض التشرنم القائم والوحدات المضعضعة. والموقف الديمقراطي يُحتم على الأقلية احترام قرار الأغلبية وإلا انتفت ركيزة من ركائز الحزب الديمقراطي وهي عدم وصاية فرد او قلة من أعضاء الحزب على القرار وتساوي الرؤوس أمام الدستور الحزبي. وفي عديد المحطات خلال السنوات العشر الماضية لاح الاشتراكي وكانه ناد سياسي اكثر منه حزباً سياسياً. وتقديري ان من بواعث الحالة الراهنة ما يسميه مثقف يساري متشكك من الحزب الشيوعي السوري "الأحكام العرفية" داخل الأحزاب القومية واليسارية. واسمح لنفسي ان انوع على نغمته مضيفاً بان هذه الأحكام العرفية ثمرة زواج عرفي بين بيئة سياسية عربية قامعة وافكار شمولية انقلابية تعمي قلوب المؤمنين بها فإذا هم العبيد وهي الآلهة يتقربون إليها بالاضحية كيلا يحيق بهم غضبها.

مبدأ "لا تيارات و لا أجنحة" واحد من الأحكام العرفية الرائجة في الأحزاب اليسارية والقومية. والنعيم الرغد لهذا المبدأ هرم تنظيمي متطاول يكرس حالة النفي في نفوس الأعضاء المحشورين تحت سقوف مراتبه العديدة. ومن مقتضيات "لا تيارات ولا أجنحة" تحريم الاتصال الأفقي بين الأعضاء وتقديس الاتصال الرأسي لتعميم ثقافة الانصياع لأوامر واملاءات "المختارين المصطفين" في المكتب السياسي، كل ذلك بدعوى وحدة الحزب وتغليب روح الجماعة المقدر لها أن تكون الفرقة الناجية!

تختفي السلطة البطريركية وراء المبادئ مؤبدة بقاءها بواسطة التفاصيل. وفي التفاصيل تنتهك علوية المبادئ التي تتصدر مشروع التعديلات، كالقول بوحدانية الانتخاب الحر كمصدر لتشكيل كافة الهيئات المركزية والمحلية، في حين ان ثلث قوام المؤتمرات الحزبية هم من "الخبراء" الهابطين مظلياً في قاعة المؤتمر من دون ان يضطروا إلى طلوع السالالم. وفي المركزيات تشكل نسبة الثلث من قوام أية هيئة بترجيح كفة أي قرار وكل مرشح.

تمنح الأحكام العرفية اللجنة المركزية سلطة ملء الشواغر في عضويتها بغير الانتخاب، والحق في تجميد محدود لمواد في النظام الداخلي باستثناء المواد المتعلقة بالمبادئ العامة في النظام الداخلي (تأمل المبدئية حيث لا يُضار شيطان الاستبداد، تماماً كما في دستور الجمهورية اليمنية). تسطو السلطة التنفيذية على سلطات المؤتمر العام (الهيئة المخولة بالتشريع) في حين لا توجد محكمة مستقلة تفصل في الشأن الحزبي الداخلي. نحن أمام عاهة من عاهات الدولة المتخلفة سياسياً ما برحت أحزاب المعارضة، وفي مقدمها الاشتراكي، تعلن الحرب عليها وهي المزج البنياني والوظيفي، او انعدام التمايز بين الأبنية والأدوار. واضرب مثلاً بالوظائف المتماثلة والأبنية الداخلية حد انطماس الخطوط الفاصلة بينها، لكل من المؤتمر العام والمجلس الحزبي الوطني واللجنة المركزية.

يعد مشروع التعديلات في عمر الوضعية الراهنة للحزب، وقوامها عجز في مواجهة استحقاقات المستقبل يعوضه "شئ اسمه الحنين" إلى الموطن الأصلي: الأسطورة التي تتلالا كلما أوغل صانعوها في الليل البهيم.

أقدر لكم رحابة الصدر فيما تضيق صدور كوادر وقيادات الأحزاب الأخرى وتبلغ قلوبهم الحناجر، فإذا هم يعظون، ثم أنهم بعد ذلك يشككون ويخونون. واحسب أنني أفي بمقتضيات الصداقة والمودة في حديثي فاستجيز لنفسي الخوض في شان ينتظر إليه في العادة على أنه من صميم الشان الداخلي للحزب، مشيرا عليكم سحب هذا المشروع من جدول أعمال مؤتمركم المقبل، فأنا لا أرى فيه إلا تعديلات محض صورية، وإلا فمراوحات و مراوغات وتهويمات لا تحد، وإلا فصد معرفي وكسل ذهني واستنقاع في السائد والمألوف. مقترحا في المقابل أن تنبثق عن المؤتمر لجنة من "المصطفين" ومن غير المصطفين تتولى صوغ نظام جديد للحزب مؤسس على قراءة واقعية، وليس أسطورية، للتجربة المعاصرة للحزب، وتوصيف لقاعدته الاجتماعية، وإعادة التمحيص في قيمه الأساسية، ثم بقراءة تجارب أحزاب يسارية أنجزت عملية الانتقال إلى الديمقراطية في بلدان مرت (أو تمر) بمرحلة تحول ديمقراطي في شرق اوروبا او في الجنوب.

وليس يفوتني أن أكرر هنا ما سبق أن قلته مراراً وفي مناسبات عديدة من أن الاشتراكي نظريا هو الحزب الأكثر قابلية للتكيف مع المتغيرات الكبرى في اقليمنا والعالم. وهو الحزب الأقرب إلى الفكرة الليبرالية على الرغم من تجربته القاسية، والوحشية أحيانا في الحكم، بحسبان ان الأحزاب اليسارية الثورية خرجت أيضا من معطف جان جاك روسو. لدى الاشتراكي فرصة سانحة لتكييف خطابه وبنيته التنظيمية مع متطلبات العمل السلمي الديمقراطي، إذا لم يستثمرها فإنه سيبقى في أحسن الأحوال مجرد مقدم بين أنداد!

● مداخلة ألقيت في ندوة للحزب الاشتراكي حول نظامه الداخلي وبرنامجه السياسي

العدد القادم:

الحلقة الأخيرة من عالم سنان

حلم اللعب في عدن

حافظ البكاري

تنويه لابد منه:

قبل أكثر من شهر اتصل بي الزميل عبدالحكيم الجبري من صحيفة «الثورة»، ناقلاً لي طلب الزميل علي ناجي الرعوي -رئيس التحرير- كتابة مقال ليوميات الثورة بالتزامن مع أعياد الوحدة وهو الأمر الذي ربما كان قد جعلني أؤكد أني سأرسل له المقال في الوقت الذي حدده الزميل ومنذ ذلك اليوم لم أر المقال منشورا فرأيت نشره على الأقل للإطلاع وتنبيههي إذا كان فيه ما يمنعه من النشر في الثورة وهو ما لم أفهمه حتى الآن لأني كتبت المقال بشكل يستوعب توجه "الثورة" ويسهل على رقيبها إجازة نشره وهذا المقال كما أرسل.. والله المستعان!!

ينسب إلى الفيلسوف الصيني كونفيشيوس انه قال: «ليس المهم ان املك افكارا عظيمة، الأهم أن املك القدرة على أن اذهب بهذه الأفكار إلى الآخرين، بسهولة وتأثير». أعتقد ونحن نبلغ بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية العام الخامس عشر وما حملته وتحمله من استحقاقات ان علينا التفكير اكثر بما قاله قبل اكثر من الف واربعمائة سنة في زمن لم تكن فيه الحياة بهذا التعقيد ولم تكن فيه الدول قد وجدت من أساسه.

كان إعادة تحقيق الوحدة حلما يراود الشيوخ والعجائز والأطفال على حد سواء.

وأذكر أني كنت وزملائي في مدرسة القرية نتكلم عن الوحدة ونطرب لأغـــاني ايوب طارش وأناشيده الوحدوية على أمل أنها ستساعدنا يوما ما في زيارة بعض نظرائنا من الأقارب في عدن فنلعب معهم لعبة عدنية كانت مثيرة لنا كأطفال قرية نائية في محافظة تعز.

لم يتحقق حلمنا باللعب اطفالا في عـدن وتمكن ابناؤنا من ذلك، وبالتالي علينا أن نفكر في ما بعد حلم اللعب واللقاء، وما قبله وهو العمل على تحقيق الأهداف التي تلازمت مع إعادة الوحدة واعتبرت من ثمراتها؛ باعتبار الوحدة مثلت في الأصل غاية سابقة ووسيلة حاضرة نسعى من خلالها إلى تحقيق طموحاتنا كأبناء مجتمع واحد.

بعد خمسة عشر عاما لا أعتقد أن هناك ما يقلق على الوحدة، ولا مكان لعودة كوابيس واشباح براميل كرش والشريجة، وبالتالي من العبث عدم التفكير بالتالي والنظرة للأمام ومحور هذه النظرة هو الإيمان بحق الجـــميع في الشراكة في بناء يمن المستقبل الذي لا يمكن أن تتفرد به مجموعة او حضارة، ولا يقوم الا بأيدي وعقول الجميع، بناء يحتاج إلى المكاشفة. يحتاج إلى صدق الكلمة وإيجابيتها لا تحويلها إلى حجارة نتقاذف بها في ما بيننا لتسقط على رؤوس العامة، وحينما نتحاور يكون حـــوار الطرشـــان الذين يزعجون الآخرين ولا نخرج منه بأفضل مما دخلنا ويكون النجاح هو أخر النتائج المتوقعة، كوننا حسب اعتقادي لم ننجح أساسا في الحوار مع أنفسنا بصراحة وشفافية وذهن مفتوح وعقلية منتجة، ولذلك قيل إن «النجاح هو نتيجة طبيعية للحوار مع النفس.. ثم مع الآخرين، كون الحوار مع الآخـــرين يجلب إليك قـــوة من الخارج من ذات النوع الذي تبحث عنه داخلك"

سأطرح هنا أربع قـضـايا لا أعتقد أن الأطراف السياسية والمعنية ستختلف في ما بينها حول أهمية الحوار حولهـا، وهي: الفساد المالي والإداري؛ اختلالات الجهاز القضائي؛ حرية الرأي والتعبير، ومراجعة النظام الانتخابي. فهي تمثل محددات اساسية في بناء اية دولة حديثة وهو ما ننشده جميعا وأي خلل فيهـا تصيب اثاره الجـميع، فبالنسبة للفساد مثلا هل يمكن أن نتناقش نقاشا علميا حول النظام الإداري في المؤسسات الحكومية وكيفية ضبطه؟ هل من الصعب أن نفكر بتطبيق انظمة إدارية اقل بيروقراطية واكثر شفافية وبساطة واليات عمل لا تسلم صاحب المصلحة مواطنا كان أم مؤسسة ذبيحة يلتهمها بعض المعنيين من ذوي النفوس الصغيرة الذين اعتادوا تمرير المعاملات على رقاب اصحاب الشأن وغالبا ما تصل السكاكين إلى رقابنا جميعاً؟ من منا لم يتضرر، ولم يتوجع يوما من بيروقراطية الإدارة بل وأياسا كثيرة؟ هل بيننا من لم يدفع رشوة ولو لمرة واحدة في عمره؟

لا أحد رابح وكلنا خاسرون، مؤسسات وأفراداً. ولا شك ان في مقدمة الخاسرين السياسيين على المستوى الاستراتيجي هو المؤتمر الشعبي العام بوصفه حزبا حاكما وبالتالي مسؤولا بشكل رئيسي عن هذا الخلل. مسؤولية المعارضة في عدم تقديم رؤى وأفكار عملية لإنهـــاء هذا الوضع، وليس بالضرورة تنفيذها كونها لا تملك أدوات التنفيـذ، لكن ذلك مطلوب كـــون الحـــوار بين الأطراف السياسية في الأصل هو حوار مشاريع وأفكار وبرامج لا ضجيجا ومناكفات ورفضا مطلقا للآخر، المشـاريع مطلوبة كـون المبـدأ السياسي والطبيعي يقول إن المعارضة السياسية تعتمد اصلا في وصولها للحكم من خلال هذه البـــرامج والرؤى التي تكشف قدرتها على تحقيق الطموحات للعامة من الناس على حساب عجز الآخر وبالقدر الذي تكشف فيه هذا العجز وتبينه للرأي العام، عبر مشروع سياسي يخرج إلى الجميع في خطاب سياسي قابل للنقاش يسهل وصوله إلى صاحب القرار الأساسي المفترض وهو الشعب. في الوقت الذي يكون من في الحكم متفاعلا إيجابيا مع هذا الخطاب مستفيدا منه في تصحيح أخطائه، مؤمنا بحق الآخر في كشفها لا العمل على تغطية هذه الأخطاء، وتسفيه من يعمل على إظهارها.

ومـا يزيد الطين بلة أننا نغلب علينا روح الإحباط واليأس؛ إحباط من اسـتـجـابة الآخـر وتفـاعله الإيجابي مع ما يطرحه هذا الطرف أو ذاك، ويأس من تجاوز المشكلات المشتركة فيكون التراكم تراكما غير منتج ونبـقى ندور حـول انفسنا وأفكارنا مظللين باليأس وكل واحد منا يرى أن مسؤولية تغيير هذه الروح تقع على الآخـر، وهذا خطأ ليس على المستوى السياسي فحـسب بل على المسـتوى الشـخـصي.. لأن كل واحـد منا صاحب مصلحة رقـضـية ولا يفترض قبوله باليأس من تحقيقها وبذل كل الجهود للوصول إليها، لا العجز أمام العقبات الراقدة في طريقها وفي القضايا العامة لا يفيد مع هذا العـجـز أي من نوع من مشروبات الطاقة المشروره او حلطة من خلطات العسل المحلية، كون الأمر مرتبطاً بالقدرة الذاتية التي إذا انعدمت لا تنفع لاستعادتها عليـــة «الدباور هورس» او «دبة الدوعني» اللتين لم يستخدمهما كونفيشيوس في أي من تنقلاته بين المدن والناس ليؤثر فيهم.

قبل وبعد الاستراحة:

أعتقد أننا سنكون مرتاحين حقيقة إذا ما أعيد الاعتبار لزملائنا في هذه الصحيفة وغيرها ممن تعرضوا للاعتداء وانتهكت حقوقهم كصحفيين نزلوا الميدان بحثا عن المطومة ونقلا لانطباعات وحقائق في مناسبة اعياد الوحدة التي لا نقبل أن يهان الحرف وحملته في ذكراها، وكل عام وانتم بخير.

الأمريكان والشيخ الأحمر

نبيل الصوفي
Nbil21972@hotmail.com

بعد يومين من نشر حوار للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في "إيلاف"، تلقيت رسالة من خدمة الرسائل في وكالة الأنباء الحكومية "سبأ" تتضمن فقرة من الحوار.

فأثار الأمر لدي التساؤل: لم ترسل الوكالة رسالة من مادة لا هي عاجلة -فقد نشرت منذ يومين- ولا هي جديدة إذ تضمنت ذات الإشارة التي صارت لازمة في كل حوار مع الشيخ عبدالله عن أمريكا وسفيرها، ويبدو أن الصحفيين صاروا أمام القحط العربي في التصريح ضد أمريكا يضطرون لسؤال الشيخ ذات السؤال وهو يضطر لإجابتهم ذات الإجابة.

شخصيا أتفهم تصريحات الشيخ عبدالله، فهي تصريحات تعبر عن رأيه في جزئية من جزئيات العمل الدبلوماسي، وهو يتحدث عن بروتوكول، وليس عن علاقات سياسية، فتصريحاته لم تؤد في أي يوم إلى أي قطيعة من أي نوع مع الأمريكان ومع سفارتهم، بل إن الشيخ عبدالله أكثر شخصية يمنية خارج السلطة التنفيذية التقت ادموند هول السفير الأمريكي السابق، والذي اعتبره الأكثر إزعاجا في اليمن.

ولكني لم أفهم لم أعادت سبأ وعبر خدمة الرسائل، قبل أن تتبعها كل وسائل إعلام المؤتمر المحكوم بإسمه، مقتطفاً من حوار الشيخ.

مهنياً الجديد هو الذي يستحق الالتفات إليه، وقد كان الجديد هو ما قاله الشيخ الأحمر إنه "لابد أن يكون للأحزاب السياسية في أي بلد تفاهم مع سفارات أمريكا ومعتليها كدولة كبيرة" قائلا "وهذا لا يعني خروجاً عن القناعة لديّ ولدى الإصلاح، لأن الإصلاح موقفه مع الحوار دائما وأبدا".

غير أن الإعلام الرسمي، فضل القديم، ولن أقول إن ذلك تعمدا لإبقاء الشيخ عبدالله في جزء واحد من الرأي، غير أن الذي أستطيع تأكيده هنا دون أن أحيل إلى مصدر معلوماتي، أن الرئيس علي عبدالله صالح -رعاه الله- اسهم بشكل مباشر في التركيز الإعلامي على هذا الجـزء من المقـابلة، قبل أن يسهم أيضا في الرد الذي نشره الشيخ عبدالله على تصريحات الخـارجـية الأمـريكـية التي تلت التركيز الرسمي اليمني على جزء من حـديث الشـيخ. وعلى فكرة، فبـمـجـرد أن ردت الخـارجـية الأمريكية اختفت تصريحات الشيخ الأحمر من مواقع الانترنت المختلفة التابعة للسلطة وحزبها.

● الشيخ الأحمر

● هول

ولن أقول إن الأمر كله تشويش على جديد الأحمر المساند لحوار الأحزاب مع أي طرف ولو كان السفارة الأمريكية، التي ينتقد تحرك سفيرها بين القبائل دون إذن السلطة التنفيذية -كما تقول الأخيرة- والتي تسعى لتجريم أي علاقة بين الخارج والداخل، مع أن ذلك لا يساعدها في الحصول على أي دعم، سواء للقوات الخاصة أو لتحدي الألفية، ولا حتى للأمن المركزي الذي يدرس ضباطه على حسـاب البـريطانيين والفرنسيين، ولا الأمن القومي الذي تتدرب عناصره على حساب الأمريكان وبخبرتهم.

الذي افقه أن سلطتنا فعلا لديها اعتراضات على السفارة الأمريكية، ولو قالت لنا سلطتنا بعض ما يمكن إعلانه من أسباب هذه الاعتراضات لربما كنا لها تبعا.

كما أن السلطة مشغولة بتكميم أفواه الأحزاب، وتتمنى لو يلزم القانون الأحزاب والمنظمات غير الحكومـيـة أن يكون وزير الإعـلام، أو السكرتير الإعلامي للرئاسة، أو حتى رئيس الدائرة الإعلامية للمؤتمر الشعبي العام هو الناطق باسمها، لتستطيع فعلا التعبير عن الديمقراطية والخصوصية اليمنية.

ومن هنا فإن الذي نريده من السلطة أن تقول لنا الحلال والحرام في العلاقة بالأمريكان، بدل هذا الإيباك والزج بالشيخ الأحمر ومحاولة استغلال مواقفه القومية العربية في مساحة ليست هي التي يتحدث عنها.

لقد انتقد الرئيس علي عبدالله صالح الإصلاحيين -سراً وعلانية- في خطابهم ضد الغرب وأمريكا، ولذا يفترض عليه دعم محاولاتهم إصلاح ذلك الخطاب.

أمريكا ليست نبي الرحمة، ولا رسول الحرية، لكنها دولة كبرى في هذا العالم، لها مصالح معلنة وواضحة، وتتقـاطع مصالحنا معهـا في نقاط محددة، غير أن التعبئة على طريقة توظيف تصريح الشيخ الأحمر هي مثلها مثل تلك التصريحات التي اشتكى منها الإعلام الرسمي بعد تفجير المدمرة كول، واعتبرها سبب حماس "المفجرين" ثارا للكرامة الوطنية، أظنكم تتذكرون التصريحات من على منابر بعض المساجد عن احتـلال الأمـريكان لسقطرى.

العلاقة بالأمريكان بحاجة لخطاب مختلف، وقرار أكثر اختلافا.

أما ان تستخدم سلطاتنا خطابا اهوج من اجل إخافة الداخل ومنعه من التواصل مع الخارج، فإن ذلك دليل إضافي على وجوب المزيد من التواصل مع الخارج، حماية لليمن وديمقراطيته.

وباعتقادي أن السلطة مطالبة بوقفة جادة، إما أن تقول فيها للناس إن الشيخ الأحمر مخطئ في اعتقاده أن "تحركات السفير الأمريكي أو غيره من الدبلوماسيين العاملين في البعثات الدبلوماسية الأجنبية في اليمن، وعقدهم اللقاءات سواء مع الأحـزاب أو المشـائخ والأعـيـان ومؤسسات المجتمع المدني ودون علم الجهات الرسمية، تحركات مخالفة للأعراف الدبلوماسية ولا تخدم العلاقات الثنائية بين اليمن وبلد كل منهم، وتعتبره تدخلاً غير مقبول في الشان اليمني ومساساً بالسيادة الوطنية، وهو ما انتقدناه وما نزال، انطلاقاً من الحرص على العلاقات الثنائية بين اليـمن وتلك البلدان، حيث لا ينبغي لأي دبلوماسي أن يتـجـاوز دوره في البلد الذي يعـمل فيه، وفقاً للأعراف المتعارف عليها في العلاقات بين الدول".

أو نقف مع الشيخ في تصحيح اي خروج على الأعراف الدبلوماسية سواء من قبل السفير الأمريكي أو حتى الموريتاني.

جزمة رشيدة لأقلمها:

منذ بيان نقابة الصحفيين -المتزن من وجهة نظري والمهادن من وجهات نظر زملاء كثر- تجاه مستجدات مابعد صدور صحيفة الشتائم المتواصلة، ومواقع الانترنت الإخبارية التابعة للتوجيه المعنوي لقواتنا المسلحة، والمؤتمر الشعبي العام، تتحدث عن الزميل عبدالملك الفيشاني وكأنه كان يسير في نظامرة مع الحقوق والحريات، حين دارت نحوه جزمة في تصرف - صحيح غير لائق، لكنه - كان حتما من إساءة عميدة الصحافة والصحفيين.

وسعي الجميع الى الإساءة للصحافة وشيخها الطيني تكاتفوا وبمن فيهم أنفسهم، لا على استهدافها لمعتقداتها المشروع فيه والحق من أسوأ المقالات في تاريخ الصحافة اليمنية.

ولذا فاعتقد أن من الواجب التأكيد أن جزمة رشيدة مخطئة، لكن محاولة وأد قلمها -ومع الاختلاف مع كثير مما تكتب- هو ذاته الذي أرادته سفامات لينين المطوع.

لم نكن نتمنى أن يجد الزميل عبدالملك الفيشاني - صاحب الماجستير في الصحافة- نفسه مرميا بالحذاء، لكن ألم يكن عليه أن يسأل نفسه عن دوره الذي بدا يرفع اكبر حذاء عبر عدد صحيفته الصفر في وجه كل الأخلاق وليس فقط الصحافة؟

أما تضامنات مابعد حادث -الحذاء- ممن لم يكتبوا كلمة ضد الإساءات الأعمق، فهو مجرد تأكيد لمن يعتقدون ان ما يكتبه لينين ليس إلا قبح! الفيشاني نفسه وصحيفته أحد ضحاياه.

ومع ذلك فالحمد لله ان الصحفيين وبالتفافهم حول نقابتهم -رغم اختلاف بعضهم مع بعض قياداتها- يقدمون نموذجا جديدا لم تقدر عليه قوائم التوقيعات التي تعبر عن أن شخصيات عليا لاتزال تسكن في زمن اعتادت فيه على يمن ماقبل القرن الحادي والعشرين.

يا المدى

الغضب غير المشروع

محمد محمد المقالح
mr_alhakeem@hotmail.com

قد لا يكون عضو مجلس النواب الأستاذ عبد الكريم جدبان موفقا حين حمّل بعض معاني ومفردات مقالة «زياج ذمار» الشهير احمد الكولي أكثر مما يحتمله مقال ساخر قصده الأساسي هو الإمتاع والإضحاك، والمؤانسة خصوصا وهو يتحدث عن شراب «خلطة العريس» معتبرا إياه (النائب) شرابا مسكرا يغيّب عقول النواب ويخرجهم عن لياقتهم كممثلين محترمين للشعب، وهو ما اثار القائمين على صحيفة «الناس» واغضبهم بشدة. وقد يكونون في هذه النقطة بالذات على حق في غضبهم واستنكارهم، غير أن غضبهم هذا قد انساهم حقاً آخر من حقوق الناس وهو حق النائب جدبان وغيره من النواب في أن يدافعوا عن أنفسهم وعن زملائهم والمؤسسة التي ينتمون إليها تجاه ما ورد من إساءات وشتائم في بعض أجزاء مقالة الصديق احمد الكولي خصوصاً في الجزء الأخير منها والتي خرج فيها الكاتب (الزياج) من خانة الكتابة الساخرة إلى خانة الجدية والكلام الثقيل وتحديدا حين بدأ المقال يتحدث عن معلومات ووقائع وأسماء، وجهات بعينها بما في ذلك اسم وصفة ووظيفة رئيس الكتلة البرلمانية التي ينتمي الى عضويتها النائب جدبان والذي يمتلك – حسب الجزء الأخير من المقال– عمارة ضخمة كلفت ملايين الريالات من أموال الشعب فضلا عن امتلاك ذلك النائب المؤتمري مسيحاً عظيماً في فلته الجديدة في الوقت الذي تموت فيه صنعاء وبقية المدن اليمنية من العطش!!! وعند هذه النقطة بالذات لم يكن من حق صحيفة «الناس» أن تغضب او تثور فضلا عن الجهر بالسوء. وعلى خلاف ذلك كان يمكن أن تكتفي إما بإثبات ما يقوله المقال جادا وليس ساخرا عن أولئك النواب، وعبر الوثائق والأدلة الدامغة. او ان تكتفي بالتوضيح والاعتذار وتكون المسألة قد انتهت وكفى الله «الناس» شر الهرج والمرج والتهم الباطلة التي وزعت جزافا وفي كل اتجاه ضد النائب جدبان، خصوصا وان مجلس النواب نفسه لم يتخذ أي إجراء قمعي تجاه الصحيفة مكتفيا باستخدام حقه القانوني والأخلاقي في إحالة المقالة وما تضمنه كلام النائب جدبان عنها الى لجنة خاصة تدرس الموضوع بعناية وهدوء وتقدم بعد ذلك تقريراً خاصاً إلى المجلس ليقول رأيه النهائي في الموضوع، وهو اجراء طبيعي ومن حق أعضاء مجلس النواب بل من واجبهم اتخاذه. وهذا ما كان يفترض ان تتفهمه الصحيفة والقائمون عليها.

وعلى ذلك فان اعتراضنا الأخوي هو أن صحيفة «الناس» قد غضبت وثارت أعصابها في موضوع لم يكن يستحق ذلك الغضب والعنف اللفظي من قبلها، خصوصا بعد أن أصدرت بيانا عسكريا غاضبا ضد النائب جدبان ضمنته ما لم يضمنه مالك في الخمر، واتهمت فيه جدبان بما لا يخطر على قلب بشر من التهم الكبيرة والصغيرة، بما فيها تهمة الباطنية والاندساس في المؤتمر الشعبي العام لتخريبه، وإدخال الاثني عشرية إلى اليمن، والوقوف داعما لتمرد الحوثي والشباب المؤمن، مشيرة إلى أن جدبان لم يتحدث عن مقالة الزياج الكولي في البرلمان إلا بدوافع الحقد والضغينة على «الناس» والدور الوطني الذي لعبته مساندة لقوات الشرعية في حرب صعدة التي أشعلها العنصريون من جماعة (الحوثي- جدبان) ويسبب كشفها لمذهبهم الباطني الخبيث!... الخ.

من جهتنا وبغض النظر عن دور الزملاء في صحيفة «الناس» في حرب صعدة واستمرارها وتغذية أطرافها بالحكمة والموعظة الحسنة، فان كل ما نرفضه في هذا الخطاب هو محاولة الاستقواء بكل الأجواء العسكرية والقمعية التي خلقتها حرب صعدة الدموية وبكل أطرافها النافذة لممارسة نوع من الإرهاب الفكري القبيح وبغرض الاستفراد بجدبان والتحريض ضده بقصد إسكاته ولو عبر الازدراء بمذهبه ومعتقداته الدينية، وهو ما لا نوافق الزملاء في صحيفة «الناس» عليه مطلقاً، متمنين لهم مزيدا من النجاح والتوفيق في مهنة الصحافة وتوسيع مساحة حرية القول والمعتقد السياسي والديني والمذهبي أيضا.

أما من حاول أن يصور هجوم «الناس» غير المتوقع على النواب أولا ثم على النائب المؤتمري جدبان ثانيا باعتبارها رسالة استفزازية مقصودة ضد أعضاء مجلس النواب وضد كتلة الأغلبية عشية إنزال مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الجديد ويهدف تخريب العلاقة بين الصحافة والنواب، وهو ما سمعته من بعض النواب أنفسهم، فإنني أقول لهم رفقا بحرية الصحافة ولا يذهب بكم الخيال إلى ذلك الحد، فأنا على يقين بانه لا احمد الكولي ولا الزملاء في صحيفة «الناس» قد خطر ببالهم هذا الخاطر الخبيث مطلقاً. وعلى ذلك فإنني أرجو ثم ارجو الا يستغل البعض مثل هذه الأخطاء العابرة للتضييق على حرية التعبير والمعتقد والرأي، مع تحياتي للجميع نواباً وصحافة أيضاً.

أحمد الحسني.. عذراً

قرات في الأسبوع الماضي وبعناية ما تضمنه الحوار الصحفي الضافي الذي اجرته صحيفة «الشورى» مع اللواء احمد عبد الله الحسني، وللحقيقة والتاريخ انني وجدت الحسني في ذلك الحوار رجلاً مثقفاً ومسؤولاً بكل ما تعنيه الكلمتان من معنى والى درجة أنني بدأت أراجع نفسي ونظرتي النمطية تجاه بعض المنتسبين إلى المؤسسة العسكرية والأمنية وبالذات في ما يخص اميتهم وعنجهيتهم الفارغة.

على أن اهم ما ورد في مقابلة الحسني الاولى من نوعها في صحيفة محلية هو ذلك الحس الوطني العالي الذي يتمتع به الرجل وذلك الاطلاع الواعي بكل تفاصيل القضايا الوطنية ومساراتها المهمة بدءاً من إشادته وبتجرد بالدور الذي لعبته الجبهة القومية وحركة القوميين العرب ومن بعدهما الحزب الاشتراكي اليمني في إقامة دولة الاستقلال الوطني على انقاض أكثر من عشرين مشيخة وسلطنة فسيفسائية متخلفة، والحفاظ على الحد الأدنى من سمات دولة القانون والمواطنة، مرورا بحرب صيف ١٩٩٤م الكارثية وما خلفته من جروح غائرة في جسد الوحدة الوطنية وانتهاء بأحداث صعدة الدموية والتي كان موقفه منها افضل بكثير من مواقف أحزاب المعارضة في الداخل.

والخلاصة انه وما عدا حديثه الغاضب عن موضوع تقرير المصير للشماليين والجنوبيين والذي كان يعبر فيه -حسب سياق الحوار- عن غضبه تجاه السلطة العشائرية أكثر من تعبيره عن فكرة عدمية خائبة لا مستقبل لها ولا افق سوى التمزيق الشامل والعودة إلى ما قبل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بسنوات عجاف. اقول ما عدا ذلك فان الرجل قد عبر عن مشكلة المواطنة والشراكة التي اسقطتها حرب صيف ١٩٩٤م افضل بكثير من أولئك الأشخاص البائسين الذين يزايدون بمعاناة الجنوبيين ولا يحسنون الدفاع عن قضيتهم إلا من خلال استغلال نتائج الحرب للبحث عن منصب صغير هنا وهناك. وعلى ذلك فإنني بالقدر الذي احيي فيه الحسني اطلب من هؤلاء ان يستفيدوا من الحوار الذي أجراه مع صحيفة «الشورى» فلعلهم بعد ذلك يحسنون الدفاع عن أنفسهم قبل وطنهم المجروح.

اجثموا

عابد المهذري

مثل "فقاقيع" الصابون و"فرقعات" الفشنك.. تبدو -في الظاهر- الحركات المدنية "الثقافية" المطالبة بالتغيير السياسي للأنظمة في عديد بلدان عربية استفحل بشعوبها "فساد" الإستبداد!!

هذا في الظاهر.. والظاهر -هنا- لا يظهر بوضوح في ردود الأفعال "الرسمية" المتسربلة بـ"سراويل" العقل والحكمة، والشرعية الدستورية وغيرها من مفردات "القاموس" التي تعج بها خطب الحكام، وخطابات الصحف الموالية.. وفي اللعب الكرتونية المصنوعة خصيصاً لإلهاء السلطة من فحيلة "الكبار" الصغار!!

"الأصالة وعدم الانهزام".. التي تتعمد سلطات بلداننا العمل بها لمواجهة تعرجات حركات التغيير.. تفضحها أعمال القمع والمنع والاعتقال، والاستعانة بالكلاب "البوليسية".. كالذي حدث في مصر ويحدث -أو يكاد- في بلادنا!!

[illegible] "الفقاقيع" تتحول إلى مقالب.. و"الفرقعات" تنقلب إلى طلقات.. وأعلام صحوة الضمير الثقافي.. تأتي استجابة لتطلع الشعبي بذات القدر من القهر والمعاناة!!

على غرار المطالبين بـ"الإكتفاء".. والداعين إلى "الرحيل".. ها هو ذا "عابد المهذري" ينطلق مسايراً الركب وسائراً في الموكب، ولكن بطريقة أخرى!!

لا أدعو إلى رحيل النظام الحاكم غير مأسوف على هكذا "سلطة".. كما لا أعتمد على منهجية كتلك في حركة "اجثموا" التي أسعى لإشهارها وإخراجها من طور الفكرة إلى التأسيس!!

اجثموا.. حركة جماهيرية.. شبابية شعبية.. سياسية فنية.. رياضية.. أمية.. إقتصادية.. إسلامية..... ينضم فيها الكل ليكونوا ضد الجميع.. والهدف الأساسي هو بقاء النظام ومؤازرة الحاكم.. وتشجيع السلطات القائمة على المزيد من الإيغال الذي تمارسه مع شعوبها ومصالح أوطانها!!

اجثموا.. حتى الرمق الأخير.. وحتى آخر نبض... وإلى الهزيع المتأخر من الليل التاريخي المظلم بقتامة سوداوية موحشة الفحش!!

اجثموا.. على البلاد "تعيشون" وتبلعون و تعبثون بكل شيء.. تستحلبون ثروات النفط.. وتستبيحون المحرم.. ولا تسمحون للآخرين بالك الحلال.. والضئيل من بقايا "الديمقراطية" المطاطية!!

فراعنة الأسوار

رضوان نعمان

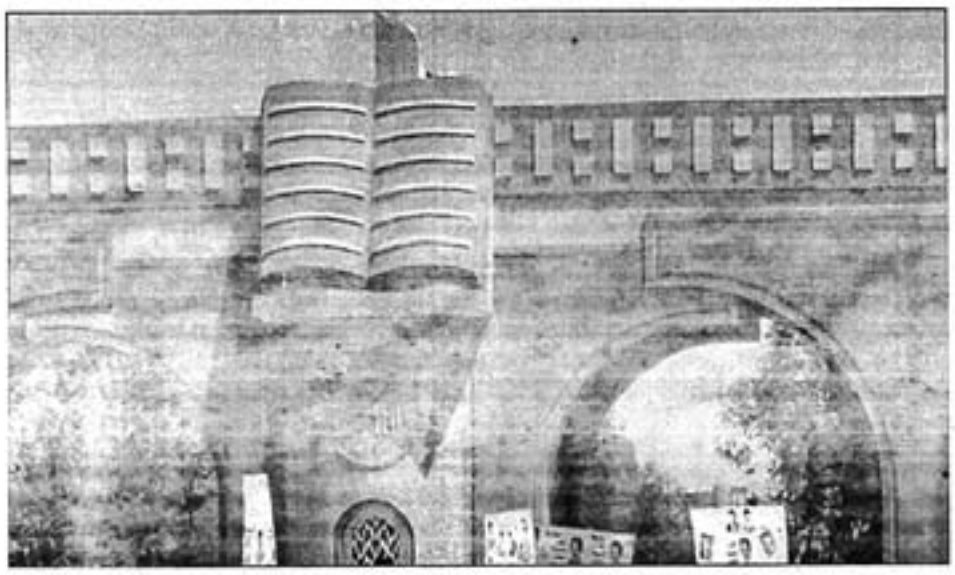

لقد شد انتباهي بروز ظاهرة اسميتها "فراعنة الأسوار" وعندما اعدت تركيبها تاصلت لديّ معان كثيرة. فخيرات هذا البلد هاجرت إلى احياء المدن المنحلة لتشكل قصوراً وفللاً تتجلى فيها عبقرية التصميم والهندسة ونفسية الخوف بتحفة أسوار واحجار وشرف ذات افكار أجنبية، وتمويل محلي. ففي أوطان الجوع والخوف يكون رجل السلطة مخلوقاً ومترفاً يتجاوز فيهما رجال المال والأعمال وقوانين "المصباح السحري"! لذا فـ"فراعنة السلطة" يسطرون تاريخهم بهذه التحف، بيد انها شكل لغسيل أموال نتجت في زمن قياسي وبمفهوم نعمة الأدوار السلطوية وسياسة تقاسم الغنائم ثالثيا متفاضلة. وكوني ضمن هذا القطيع الاجتماعي عديم الإحساس مسلوب الإرادة، وأحد طلاب مدرسة العبودية المختارة، فإن استفكاري اللحظي تغلب على استكانتي.

إننا مسيرون محكومون بمجموعة رشد لإلية عديمة الفكر لا تملك مقدار ذرة من مسؤولية أو رؤى خلاقة، او توجه حقيقي، امية متعلمة تعلقوا وتنصبوا بجهد الولاء (جماعة الثقة) وقانون البركة (قانون وطني خصوصي..؟!) تجاوزت فوضاهم إلى تعميمهم لمزاجهم المشوه تسيطر عليهم عقلية المدن المغلقة، بشبدون بمأساة الوطن والظرف الحالك، ببياض أسوار وزاراتهم وبوابات رمز الحرية والعقل والانفتاح (الجامعات)، المكان اللامغلق دوما في اي بلد، ومباني مؤسسات النفط تعكس نعمة هذا الأصل السائل المهدور، إننا نبيع أصول وطن ومواطن وليس منتجاً صناعياً أو خدمياً تحويلياً. وهذه الكارثة مقابل تنمية الفقر وإشباع وهم الرخاء وإرضاء امزجة شخصية كميرادورية.

إن إحساسي المتجلد بقرار وطني..؟! اطلق صرخة اخيرة ومن مفهوم رفض الطاعة والانهماش تجاة الجمال الأبله والتصرفات العبثية لهذه البوابات والأسوار وزخارفها. سائلاً: اهذا هو القصد من التنمية وبناء الإنسان؟ وما هي الحكمة لهذا المعمار الفرعوني؟

إن الفراعنة بهندسة بنائهم اهم لمصر وللمصريين من اكبر حقل نفطي لدينا.. إننا مجتمع غادر مناخ الحياة الإنسانية وانكمش إلى حالة وحيدات الخلية، والإحساس واللافعل، نبحث عن خلاص فردي ليس نتاج المدنية والعولمة، وإنما للنجاة من سيناريو فيلم رعب وطني لامنته.

عقود تحترق ولا نرى سوى إنجازاتكم الشخصية والأسرية يا فراعنة الغباء، إننا نواجه (إيبولا) سياسية تقودنا وتقرر مصائرنا إلى حد تغييب المفكر خالص جلبي. إنكم محتاجون إلى إعادة تاهيل علمي واخلاقي، وزرع مفهوم روح الولاء وقيمة الوطن ووعي الفعل والأولويات والمسؤولية والمساءلة.

وإذا ما هوى بهذا الوطن إلى القاع فإنّ سفينة نوح عليه السلام لن تتكرر..؟! واطمئناتكم لقول المفكر عبدالرحمن الكواكبي "إذا لم يشعر المجتمع او معظمه بالاستعباد لا يستحق الحرية"، لا يعول عليه، فحركة التاريخ لاتطمئن واستبدادكم اصبح اهم احتياج وعصب للتنمية. يا دكاترة الأسوار، يا هواة السفر والمؤتمرات إن غيبوبة المجتمع ليست بديمومة!!

ولم نحن نقبع تحت وصايا هؤلاء البارونات التي لا تعرف حتى ما معنى قانون المنفعة الحدية. العاجزين عن إدارة مشاريعهم الخاصة! وهل افرغ هذا البلد ممن يحبونه حتى تتكرر وجوه هؤلاء الأوصياء في خطة تبادل ادوار النهب والتشكيلات الشللية؟ حتى الضحية ترغب أحياناً لشخصية جلاد جديدة؟!! أم انها مؤامرة داخلية إن مقدار وفعل عامل الثقافة تتجاوز كل مسمياتكم وسياساتكم؛ كونه يشكل إضافة للوطن حسب منطق الفعالية، ويكنس ظاهرتكم الصوتية. لذا فإننا لا نعاني فقر الدولة، وإنما عجز الدولة!!

فلتحتفظوا بأذواقكم الاستهلاكية ولذتكم في الحجر الصعدي في نطاق حريتكم الخاصة وفي حدود معلكاتكم.

يقول المفكر البريطاني راسل "إن المجتمع إنتقال من فوضى الغابة إلى استبداد الدولة كخيار الفضل"، لكننا لم ننتقل بعد من كلا الحالتين، فعبثية الجاني شملت بتشويه النظام الاجتماعي.

هناك جدلية لم أستطع البت فيها أو مسك مفاصلها حتى الآن، وهي جدلية التغيير وهل يكون بتغيير القاعدة أم القمة للهرم الاجتماعي وتركيبته؟

فالظواهر الاجتماعية عادة ما تكون متعددة العوامل، ويفعل مرور الزمن تتحجر عقدها لتصبح صعبة التفكك. قرون قبل الميلاد قال "افلاطون" في حواره مع طيموس: "الإنسان هو كل شيء". ولكننا أمة طفت عليها ذاكرة الفيد وتقاسم الغنائم لم نتعلم من التاريخ ودروسه ولم نستفد من تجارب الآخر، وما يدور في محيطنا". لذا لدي شك أن لهذه الشعوب حضارة أو تاريخاً يستحق أن يكتب..؟

مصـــادر أجنبيـــة:

الإصلاح والدمقرطة في اليمن خيار وحيد والتغيير في المنطقة استجابة للأمن القومي الأميركي

الكثير حول العالم يأملون من الرئيس صالح الوقوف بجانب شعبه وصيانة وسائل اعلامه وديمقراطية اليمن من أولئك الذين يهاجمونها بالسلطة

■ «نيوز» - خدمة خاصة لـ«النداء»

قالت مصادر امنية أجنبية إن هجمات ١١ سبتمبر اقحمت الإدارة الأميركية في وضع خطة لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط في فترة عدم استقرار تمر فيها هذه المنطقة استجابة لمصالح الأمن القومي الأميركي.

وعلقت صحيفة "الجارديان" اللندنية الاثنين على اللقاء الأخير الذي جمع بلير بالرئيس بوش في واشنطن نهاية الأسبوع الماضي: أن أول انتخابات متعددة الأحزاب في شبه الجزيرة العربية، كانت هي التي اقيمت في اليمن من حوالي ١٢ سنة مضت.

وقالت إن الرئيسان تحدثا عن أنه "أجريت الانتخابات في مايو ١٩٩٣، ونكبت البلاد بعد سنة منها بالضبط، بالحرب الأهلية" في إشارة لحرب ١٩٩٤م.

واشارت "الجارديان" إلى أن التجربة اليمنية تعطي "تذكرة وعبرة مفيدة بأن ديمقراطية "اصنع كوكتيلا واشرب"، بالضبط مثلها مثل القهوة السريعة، تصبح في نهاية المطاف ذات مذاق مختلف كليا عن البن الحقيقي".

ووجهت نقدا لما اسمته "شحنات سريعة من مسحوق الديمقراطية، ضمن كرم الرئيس بوش ومبادرته لنشر الديمقراطية والشراكة مع الشرق الأوسط الأكبر" قائلة "علينا أن نتمهل لحظة لنرى إذا ما كان طعمها سوف يكون مستساغا".

وعلى نقيض صحيفة "الجارديان"، اشار معهد السياسة العامة الأميركي في واشنطن، في أحدث تقرير له إلى أن "الكثير من الزعماء العرب يقولون إنهم يقومون بعملية الإصلاح ولكنهم بحاجة إلى كثير من الوقت والكثير من المؤتمرات".

"ومن كل هذه الشعوب المنفتحة، كما هو منصور - يقول الخبراء- إن اليمن هي واحدة من دول قليلة جدا تحدث تقدما حقيقيا في نقل السلطة إلى مواطنيها".

لكن ووفقا لمؤسسة كارنيج للسلام الدولي، فإن "الدول التي تدمقرط ببطء تتجه نحو "تجميد هذه العملية".

ويضيفون تحليلا لذلك أن السلطات تعتقد انها "اتخذت إجراءات كافية للتهدئة شعوبها، ومن ثم توقفت عن السير في طريق الإصلاحات" ويضيفون "وبعضها تراجعت".

> ■ تقرير امريكي: المساعدات الفنية والمالية مرهونة بمواصلة اليمن سيرها الصعب نحو الديمقراطية

> ■ فضح الفساد يقود الى اتهامات ضد بعض الصحافيين اليمنيين بتشويه السمعة والقذف

واليمن -حسب تقرير لمعهد السياسة العامة الأميركي- "في ظل حكم الرئيس صالح، امتلكت الشجاعة والعزيمة للحفاظ على تحركها نحو الديمقراطية".

وفي ٦ يناير ٢٠٠٥، صادق الكونجرس الأميركي على قرار يشيد بالإصلاحات اليمنية، وأدرج الكونجرس الأميركي الإنجازات اليمنية في قائمة تتضمن الانتخابات الحرة والعادلة التي اجريت في ابريل ٢٠٠٣، وضم نساء إلى مواقع مؤثرة، والإصلاح القضائي والخطوات الحديثة في تحديث التعليم.

وقد اعاد القرار الأمريكي التاكيد على أن صداقة الشعب الأمريكي مع الشعب اليمني وتقديمه للمساعدة، فنية ومالية، مرهونة بمواصلة اليمن في سيرها الصعب نحو الديمقراطية.

المحللون الأمريكان والغربيون عموما يعتبرون "حرية الراي هي عنصر اساسي للديمقراطية" لذا تتحدث تقاريرهم - وبخاصة تقرير معهد السياسة العامة الأميركي- أنه "ربما يكون احد الأسباب في تقدم اليمن في هذا المجال أن الصحفيين اليمنيين لطالما تمكنوا من محاسبة مسؤولي الحكومة ومراكز قوى أخرى أمام الشعب". ولهذا السبب -يقول التقرير- "كان استمرار سجن عبدالكريم الخيواني، رئيس تحرير صحيفة "الشورى" المعارضة -الذي أطلق سراحه مؤخرا بتدخل رئاسي- على ذمة سبعة مقالات راي نشرت في الصحيفة ولكنها لم تكن مكتوبة بقلم الخيواني، مقلقا للغاية".

واشار إلى أن "وسائل الإعلام تحقق في الفساد وتمارس ضغوطاً لإصلاحه، خالقة اقتصاداً مزدهراً. وفضح الفساد يقود إلى اتهامات ضد بعض الصحفيين اليمنيين بتشويه السمعة والقذف".

واكد التقرير في نهايته على أن "الصحافة الحرة هي الحامي الأكبر لليمن ضد تجميد عملية الإصلاح التي اصبحت في منتصفها". "فالكثير حول العالم يأملون في ان الرئيس صالح سيعمل ما قام به قلة من الزعماء العرب من قبل، وان فخامته سيقف بجانب الشعب اليمني، وإنه سيصون وسائل إعلامه وديمقراطية اليمن من أولئك الذين يهاجمونها بالسلطة".

الى ذلك نقل الصحفي "روبن رايت" في صحيفة "الواشنطن بوست" الأميركية، عن مسؤولين في الإدارة الأميركية، نقدهم لما اسموه تضاؤلاً مخيفاً لخطة التمويل الأميركي لمشروع الشرق الأوسط الأكبر منذ العام ٢٠٠٣، وذكر المسؤولون "أن الرئيس بوش كان قد صادق على ١٠٠ مليون دولار أميركي للعام ٢٠٠٣، بيد ان هذا المبلغ انخفض ليصل إلى ٧٤ مليوناً بحلول العام ٢٠٠٥، بسبب السياسات الأخيرة التي اتبعها الكونجرس في ما يتعلق بالبرامج الخارجية".

يشار إلى ان مبادرة "الشرق الأوسط الأكبر ونشر الديمقراطية"، قد اطلقها الرئيس بوش العام الماضي في قمة مجموعة الدول الثماني.

ونسبت "الواشنطن بوست" امس الأول إلى مساعد وزيرة الخارجية الأميركية، سكوت كاربينتر، قوله : "لكي ندفع باجندة الإصلاح والديمقراطية إلى حيز التنفيذ، على الحكومات العربية أن تقر باننا جادون في تنفيذ هذه الخطة.

واضاف كاربينتر: "فإذا سمع الزعماء العرب هذه الرسالة من الرئيس بوش أو وزيرة الخارجية رايس، فإنهم سيعرفون حينها حقيقة جديتنا".

وكشف تقرير صادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، عن قلق "الحكومات العربية حيال الخطة الأميركية". وقال التقرير إن "العديد من المسؤولين العرب يبدون شكوكهم جراء ما يسمونه بخداع ونفاق إدارة بوش كونها تتعامل بمعايرين متناقضين مع الجماعات والأحزاب المعارضة لحكوماتها". فعلى سبيل المثال "قامت واشنطن بدعم التحالف الجديد في لبنان، وقدمت دعما كبيرا للديمقراطي المصري ايمن نور وساعدت في إخراجه من سجون الحكومة المصرية، إلا أنه لا توجد أي مبادرات اميركية حيال المنشقين الثلاثة المطالبين بالديمقراطية في العربية السعودية".

وقالت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية في عهد الرئيس بيل كلينتون: "لقد أصابت إدارة بوش في دعمها لعملية التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط بيد أن السؤال المهم هو كيفية التعامل مع هذه العملية البالغة الحساسية هناك؟ ففيما لو تشددنا ولجأنا إلى المزيد من الضغط، فسوف نتهم بالسعي إلى فرض تصوراتنا ونموذجنا عليهم. وفيما لو فشلنا في الضغط في هذا الاتجاه بما يكفي، فسنتهم حينها، باننا ندعم الحرية والتحول الديمقراطي في اي مكان، عدا العالم العربي".

وقالت أولبرايت في مقالة لها نشرتها صحيفة "الواشنطن بوست" إنه "خلال الأشهر القليلة الماضية، كنا قد تراسنا فريق عمل مؤلفاً من الخبراء الدوليين تحت رعاية وتنظيم "مجلس العلاقات الدولية" وذلك لبلورة سياسات وتوصيات خاصة بالسياسات الخارجية الأميركية. ونهب تقريرنا المعنون: "في دعم الديمقراطية العربية: لماذا وكيف؟" إلى القول إنه لو اتيحت للعرب حرية التعبير عن مظالمهم على نحو سلمي وصريح، فإن من الارجح ألا يكون خيارهم اللجوء إلى وسائل العنف للتعبير عن تلك المظالم، كما يرجح اتجاههم إلى بناء مجتمعات مفتوحة ومزدهرة".

> ■ الصحافة الحرة هي الحامي الأكبر لليمن ضد تجميد عملية الإصلاح التي أصبحت في منتصفها

> ■ تراجع مخاطر صعود الاحزاب الإسلامية للحكم في الأنظمة العربية يرشح حدوث التغيير

كما أوصى التقرير -حسب اولبرايت- بانه "وفي اثناء بنائنا للمؤسسات الديمقراطية في العالم العربي، فإن علينا أن نضع في الاعتبار انه ليس ثمة داع ولا ضرورة لإحداث التغيرات المفاجئة ولا المسببة للصدمة في الواقع العربي.

وأكدت اولبرايت انه "على الإدارة الأميركية ان تتعامل بعين مفتوحة مع الحكومات والقيادات العربية التي تتظاهر خارجياً بدعم عملية الإصلاح السياسي الديمقراطي، بينما تفرغ هذه العملية من محتواها في الممارسة العملية". واشارت بالقول "ضمن ذلك ينبغي على واشنطن ان تدعم اي مجموعة او حزب سياسي يؤكد التزامه بالمبادئ والخيارات الديمقراطية، بما في ذلك الالتزام بعدم اللجوء إلى العنف واحترام الإجراءات الدستورية. وإنه لمن الخطأ الفادح استبعاد الأحزاب الإسلامية على افتراض انها معادية للديمقراطية بحكم طبيعتها، وانها ستلجأ إلى العنف لا محالة".

الصحفية الأميركية "هيلينا كوبان" تساءلت عبر صحيفة كريستيان ساينس مونيتور" الأميركية، بقولها :"هل يتعين على الأميركيين ان يدفعوا في اتجاه إحلال ديمقراطية أكبر في الشرق الأوسط حتى لو كانت عملية الدمقرطة تلك تعني ان تاتي إلى السلطة احزاب تعارض بشدة السياسات الأميركية، بما فيها الأحزاب التي تجاهر بكونها إسلامية؟". وقالت كوبان "الجواب هو نعم. لان هذا في نهاية المطاف هو ما تعنيه فعلا الممارسة الديمقراطية: السماح لأشخاص يحملون افكارا مختلفة بالعمل معاً لحل اختلافاتهم عبر الحوار وصندوق الاقتراع، بدل اللجوء إلى العنف".

واثارت كوبان تساؤلا آخر: "لكن ماذا لو قامت بعض الدول بانتخاب إسلاميين كفادة؟

مجيبة "غير اننا يجب ان نتذكر في هذا الإطار انه في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى كان دائما هناك العديد من القادة المنتخبين الذين تمسكوا بالسلطة عبر القمع باسم المبادئ العلمانية التي طالما تشدقوا بها، وما صدام حسين إلا واحد من تلك الحالات".

وعلى نفس الصعيد، قالت "كريستيان ساينس مونيتور" إنه وفي المقابل، "هناك احزاب إسلامية متفتحة حكمت على نحو جيد وحافظت على التزامها بالمبادئ الديمقراطية. ولعل حزب العدالة والتنمية التركي يشكل اوضح مثال على ذلك، فمنذ فوزه في الانتخابات التي اجريت في ٢٠٠٢ نجح الحزب في الحفاظ على دعم الناخبين، وفي الوقت نفسه استطاع تعزيز حقوق الاقليات العرقية واظهر مرونة دبلوماسية اكبر ممن سبقه من العلمانيين في حل النزاع مع البونان حول قبرص، الذي دام اكثر من ثلاثين سنة".

لكن ماذا عن خطر الإرهاب؟، قالت "كريستيان ساينس مونيتور" إن "هذا السؤال يستثير مخاوف العديد من الأميركيين، خصوصا إزاء بعض الجماعات كحماس في فلسطين وحزب الله في لبنان. فكما هو معلوم يندرج الحزبان في قائمة "الإرهاب" الخاصة بوزارة الخارجية الأميركية، لاسيما وهما يملكان جناحين مسلحين يعملان بالأساس ضد إسرائيل". وقالت "لكن لا يجوز أن ننسى كذلك أن حزب الله وحماس يمثلان شريحة واسعة من الراي العام داخل مجتمعيهما. وقد استطاع الحزبان كما باقي الأحزاب الإسلامية الأخرى خلال السنوات الأخيرة اكتساب سمعة طيبة في إدارة مشاريع الرعاية الاجتماعية بشكل فعال وبعيد عن الفساد، وهو ما يتناقض بشدة مع السمعة التي حازتها بعض الجماعات العلمانية".

وشددت الصحيفة الأمريكية على القول بانه "يجب على الأميركيين والآخرين أن يدركوا أن هناك فرقا واضحا بين "القاعدة" وتلك الجماعات الإسلامية.

وقالت "بالطبع يتعين على هذه الأحزاب أن تقلص من اجنحتها العسكرية أو تغلقها. ويبقى افضل سبيل لتحقيق ذلك هو التوصل إلى اتفاق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها".

وفيما نقدت صحيفة "الجارديان" ما وصفته الديمقراطية الأمريكية قائلة إن "حقيقة هذه الديمقراطية في الشرق الأوسط، هي خطة امريكية، مقترنة بالنزوع الاستبدادي الأبوي لواشنطن تجاه هؤلاء الذين سوف يتاثرون بها، تلك الحقيقة قد اثارت الشكوك في العالم العربي، واسبابهم في ذلك منطقية"، نشرت صحيفة "الفايننشيال تايمز" البريطانية موضوعا يناقش وجهتي نظر مختلفتين عن التوجهات السياسية في الشرق الأوسط تقول الأولى إن استراتيجية بوش في إدخال الديمقراطية إلى المنطقة ثبتت صحتها في نهاية الأمر، فعلى سبيل المثال، الانتخابات التي اجريت في افغانستان، وفي العراق، وفي الأراضي الفلسطينية، والمظاهرات الشعبية، والانتخابات في لبنان وكذا مصر. اما الراي الآخر فيقول إن التدخل الأمريكي في المنطقة فاقم التوتر وغذى "الإرهاب الإسلامي" في العراق وفي السعودية وفي قطر، كما أن لبنان يقف الآن على شفا حرب أهلية.

وتشير "الفايننشيال تايمز" إلى أنه "يتعين على العملية الديمقراطية ان تاخذ في الاعتبار ما يتعين عليها استبداله، القومية والإسلام كأدوات سياسية".

كما أن الخطأ الرئيسي للغرب كان في "تفضيله للعلمانية السلطوية على الديمقراطية باسم كبح "التهديد الإسلامي"، وانه حتى إذا كان الطريق إلى الديمقراطية أصعب من المتوقع، فلا يوجد بديل إلا باخذ القومية والإسلام في الاعتبار".

وذكرت الصحيفة البريطانية أن "السياسيين والمثقفين والمنظمات غير الحكومية مقتنعون بان انتشار الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي سيؤدي إلى تحسين وضع النساء في العالم الإسلامي، ولكن غاب عن بالهم أن النساء في العالم الإسلامي هن القوة المحركة للديمقراطية".

وتورد أمثلة على حصول النساء على حقوق جديدة في العديد من الدول العربية، ومن أهمها أن نصف الذين اقترعوا في الانتخابات الفلسطينية هم من النساء.

المرأة بين نقص الحياة.. ورخص الممات

فاطمة جبران

● هل الانوثة تؤثر على كمال الدية؟؟

● لا يمكن النظر في موضوع ديّة المرأة بمعزل عن موضوع الولاية العامة (الإمامة في الصلاة) والخاصة (عقد النكاح) والشهادة في المحاكم، ثم نصيبها من الإرث. بل يمكننا أن نذهب ابعد من ذلك ونستحضر الفكرة الكامنة في لا شعور العقل الجمعي والتي توورثت عبر الأجيال عن طريق الثقافة الشفوية المنقولة بالتواتر من جيل لآخر، والتي تعتقد بان المرأة مخلوقة من ضلع الرجل، وليس الضلع السليم إنما الضلع الأعوج، إذ ظل هذا الاعوجاج يلاحقها حتى الممات، ويلقي بظلاله دون وعي على كل قضية متعلقة بالمرأة.

● المادة ٤٢ من قانون الجرائم والعقوبات تنص على: «ديّة المرأة نصف ديّة الرجل وارشها مساوٍ لارش الرجل الى قدر ثلث ديّة الرجل وبنصف ما زاد». جاءت هذه المادة بهذا الشكل بناء على نصيب المرأة في الميراث وفي الشهادة وهو نصف نصيب الرجل، لذلك قدرت في الناحية المالية بنصف ديّة الرجل (الميراث) وفي ناحية الشهادة كونها ناقصة عقل، وبالتالي (كثيرة النسيان وغير مركزة). وبما ان الميراث اشياء مالية فكيف تقدر المرأة (الإنسان) بما هو مالي، ونفقد بالتالي شرطها الإنساني والادمي.

● إذا ترك هذا النص بهذه الصياغة فإن التطورات التي طرأت على المجتمعات لم يكن لها فيها نصيب، وان التشريع الاسلامي قلل مراوحا عند «النساء ناقصات عقل ودين وميراث والأغلبية في عقد النكاح» لان المتامل لهذه العبارة يجد انها تحمل بين طياتها كل العسف الذي حاق بالنساء على مر التاريخ، فقضية ديّة المرأة لايوجد بها نص واضح، بل لا توجد غير اية واحدة في سورة النساء التي حدد بموجبها موضوع دية القتل.. قال تعالى: «وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ

فتحرير رقبة مؤمنة وديةٌ مسلمة إلى اهله إلا ان يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة... الخ» (الآية ٩٢ من سورة النساء) رغم ان الأمر متروك للمتفقهين اكثر منا في امور الدين، إلا أن الآية خطابها للمؤمن وليس للمسلم اولاً، وللنساء والرجال عموماً، ولم تثبت السنة ما يخصص هذا العموم عدا بعض الأحاديث الضعيفة. اما موضوع تحرير الرقاب- لنا فيه وقفة أخرى- لان المسلم من اين ياتي برقبة لكي يحررها!! إذ أخذ هذا الموضوع بالقياس الذي لم يجمع عليه الأمة المسلمين بعد.

ايضاً الآية ٤٥ من سورة المائدة قال الله تعالى: «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص...» نرى في هذه الآية مدى تكافؤ دماء المسلمين واطرافهم نساءً ورجالاً امام شرع الله، فلماذا اعتمد المشرع اليمني مسالة نصف الدية هذه ولم ينظر للآيات والنصوص الاكثر إنصافاً؟ هل لان الحركة النسوية ضعيفة او غير موجودة؟ ام خلو البرلمان من حلفاء لقضايا النساء والنسويات؟ اي نعم به امراة، لكنه خال من النسويات وقضاياهن برايي! (يستخدم مصطلح نسويات عادة للإشارة الى إعادة التوازن الفكري والفعلي لعلاقات القوى).

رفعت هذه المادة ٤٢ ضمن عدد من المواد القانونية المراد تعديلها من قبل اللجنة الوطنية للمراة، لكنها واجهت تسويفاً من اللجنة الوزارية وبعض اعضاء مجلس النواب، والذين اكتفوا باقتراح تحويلها إلى هيئة الإفتاء الشرعي للبت بشانها! هذه المادة تحتاج لحراك نسوي يضغط تجاه تعديل النص او الاقناع بالحجة.

هذه قطرة من مطرة عدد من القوانين التي تحتاج لإعادة نظر وتحديث.

علماً أن اللجنة الوطنية للمراة كيان حكومي يعمل تحت مظلة مجلس اعلى للمراة، يراسه رئيس الوزراء وعضوية عدد من الشخصيات، من بينها الاتحاد العام للغرف التجارية!

الغريب في الأمر لماذا لم تحول هذه المادة للجنة اقتصادية لكي يتم التقييم المالي الفعلي!؟ خاصة وان نسبة الفقراء قدرت بـ٤, ٢٥٪ عام ٢٠٠٠، كما قدرت نسبة الأسر التي تعولها نساء -Headed household- واكثر عرضة للفقر- بـ٢٠٪ مقابل الأسر التي يعولها رجال (أصوات الفقراء - بدون تاريخ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي). فإذا لم يتم الإقرار بادمية المراة والأهمية الاقتصادية التي تمثلها يومنا هذا، فعلى الأقل وضع الاعتبار لمن تعولهم في الأسرة، خاصة الأسر الفقيرة.

أربعينية المؤرخ محمد حسين الفرح

في هذا الزمن المفجع.. يتوارى الرجال الطيبون عن الانظار إلى المكان البعيد.. فإذا بالموت يخطف منا انبل الرجال، ويتركنا أيتاماً على رصيف الصبر والانتظار.

سيدي الراحل العظيم: محمد حسين الفرح؛ لملمت أحزان العمر بقلب مرهق من تعب السنين ومشاق الدنيا لترحل نحو عالم الخلود، وعند الوداع تزاحم الأهل والأحباب، فإذا بهم ينثرون الأحزان في الأرجاء ويسكبون أنهار الدموع وفاءً وصدقاً عليك.

يا إخوة، المؤرخ لم يمت.. لا زال بيننا يسكن الروح وأحداق العيون، فهو من شيد تاريخنا بازهى سنوات عمره.. لكنه بصر المؤمن اختار صحبة الرفيق الأعلى حين أزف الوداع، وسطر على عجل وصيته على صخر الذاكرة: الأرض والسماء لكم، وحذار الثعالب والذئاب ولصوص التاريخ والجغرافيا وقراصنة الفجر والأزمنة.. وفي لحظة الذهول وانشغالنا بالدنيا تركنا ابو الطيبين واختاره الرفيق الأعلى إلى جواره.. وجراحنا لن تندمل من الفراق الحزين، وتعجل الرحيل والجفاف يحاصر شعبنا من كل حدب وصوب، فيما نحن يائسٍ الحاجة إليه.. لقد جهز الأنطعة (وسبول الحول) لم تنضح بعد ولم تخبز للجياع.. فمن يساعد المساكين؟ ومن سيمنحنا الحنان بعدك؟ ومن لديه القدرة لكي يؤرخ لهذا البلد المنكوب بسياسة الفساد والجرع والبرع!! وانجازات الوهم وتهاوي الأنظمة في أحضان أمريكا وانبطاح الحكام تحت جزمة كونداليزا رايس..؟!

من سيكتب التاريخ بعدك يا محمد عن أطفال فلسطين وسقوط عاصمة الرشيد بأيدي رعاة البقر؟ ومن سيحارب الفساد ؟؟

بفراقك فإن حزن الدنيا قليل.. ودمع الكون لا يكفي لنبكيك.

وقبل وبعد الفاتحة، عليك سلام الله ورحمته.

محمد علي العزعزي

مراهقون في أحضان الموت!!

يحيى اليناعي

كانوا ستة نائشة وقبل ثلاثة أيّا تطر شواربهم بعد، غادروا مقارّهم ليقبعوا بين فكي كماشة الموت استجابة لما اشتهوه استشهاداً في سبيل الله، وحجز مقعد في الجنة بعد تعبئة فكرية مكثفة، استغلت فترة الخلو الذهني، والحماس متقطع النظير لاعتناق الأفكار والأيديولوجيات، والاستعداد لبذل الأرواح من اجل تلك المعتقدات في مرحلة حساسة من العمر لها تغيراتها الفسيولوجية والنفسية الخطيرة التي يطغى فيها حب ركوب المغامرات والعيش بأحلام جيفارية.

في منطقة الجراف بالعاصمة كان هؤلاء الناشئة حسب شهود عيان قد اشتبكوا بالقنابل اليدوية مع دورية امنية ولاذوا بالفرار من غرفة الموت التي استاجروها قبل ان يلقى اثنان منهم مصرعهما اثناء المطاردة... يا الله إنهم صبية لما تطر شواربهم بعد، ففاجا شهود عيان عند مشاهدتهم وغادروا المكان وفي الذهن الف سؤال وسؤال عن افراد حديثي عهد بالطفولة يقدمون هكذا بكل جراة وشجاعة على الارتماء في احضان الموت!

في عدد سابق من صحيفة "النداء" كتب نبيل الصوفي عن غواية القوة لكنه نسي أن يتحدث عن قوة الغواية التي تشكل الطرف الآخر لمعادلة الحرب الدائرة بين قوة رافقتها غواية وغواية كانت من القوة والشدة ما جعلت اصحابها يلقون بانفسهم في مهاوي الردى حجزا لمقعد في الجنة، وتكاية بامريكا وإسرائيل عن طريق قتل عملائها ومواليها (الجنود) الذين هم في الحقيقة افراد بسطاء مغلوبون لا ناقة لهم في ما يدور ولا جمل ويكرهون امريكا وإسرائيل حد الشتم كما يفعل اتباع الحوثي.

حين كنت في العاشرة من عمري كانت تدور حرب ضروس بين اهالي قريتي والقرية المجاورة راح ضحيتها اربعة عشر قتيلا، واستمرت ثلاث سنوات على فترات متقطعة، وحينها كان الآباء يقودون حملة تعبئة فكرية ضد الطرف الآخر مفادها انهم يهود وكفرة ولذلك (نجاهدهم!) - حتى الحروب القبلية يتم ادلجتها - وطبيعة الحرب التي كانت بسبب قطعة ارض كنت اعتقد ومعي زملائي الصغار ان اهالي القرية المجاورة فعلا يهود وكفرة وكنا على استعداد للانخراط في الحرب اذا ما استمرت وبلغنا سن الشباب، لكن المفاجاة كانت بعد سنتين من انقضاء الحرب حين عادت المياه إلى مجاريها وعاد التواصل والزيارات المتبادلة بين اهالي القريتين، فما زلت اذكر حتى اليوم الصدمة التي اصابتني حين رايت اهالي القرية المجاورة يقيمون الصلاة، إنهم مسلمون يصلون.. هكذا عرفنا بعد عملية تضليل ومن خلال التواصل بعد عملية حجر اضطرارية.

القول هذا لان بإمكان اي فرد يحظى بثقة وتقدير لدى اشخاص اخرين ان يوجههم وينكل قناعاتهم وافكارهم ضد طرف لا يعرفون عنه شيئا، ولعل جزءاً من هذه العملية؟ عملية التفريغ والتضليل هو ما جرى في الاحداث الأخيرة وكان من اكبر العوامل المساعدة لاكتمال معادلة غواية القوة وقوة الغواية التي انتجت وضعا ماساويا ما زلنا نشهد تبعاته حتى اللحظة.

في جبال مران النائية في اقصى شمال الشمال حيث لا مباني حكومية ولا مؤسسات رسمية ولا وسائط إعلامية (سوى سنتلايت الحوثي) وفي حياة بدوية اشبه بحياة العصور الوسطى يمكن لاي متعلم جاء من المدينة أن يقود الناس البسطاء ويفعل المستحيل كما حصل مع حسين بدر الدين الحوثي الشاب المتعلم المتحمس الذي قاد تمردا عجزت السلطة حتى الآن عن إخماده.

غير أن ما سبق لا يعني انحصار بيئة التطرف ونجاح عمليات التضليل في المكان المتخلف المنقطع عن واقعية تطورات العصر، فقوة الغواية يمكن أن تنم في المجتمع المدني المتطور جداً، لكن بنسبة اقل خصوصا بين صفوف الشباب، حين تكون الأجواء غير مساعدة على كشف زيف التضليل وإبانته على حقيقته.

إن هؤلاء الناشئة هم ضحايا فكر اهوج اول من يتحمل مسؤوليته السلطة التي دعمت وشجعت ذلك الفكر ومكن تصفيات حساباتها السياسية مع اطراف اخرى في الساحة، وفي إطار لعبة إدارة البلاد بالأزمات التضرب على وتر التناقضات قبل أن ينقلب السحر على الساحر وتكون السلطة اول المتضررين منه.

ولا شك أن السلطة ستواجه الكثير من المتاعب امام قوة الغواية والتضليل الذي اصاب الشباب، وهي حتى الآن بدت عاجزة عن حلحلة معتقداتهم والتاثير على افكارهم التي يعتبرونها صوابا مطلقا لا تقبل النقاش او وضعها على طاولة المساومة والإقرار، وهنا مكمن الخطورة، حيث الغى هؤلاء الشباب عقولهم بالتالي فلا يمكن محاورتهم وإقناعهم.

يبدو أن طريقة تعليمهم كانت قائمة على أن ما يقال لهم هو الصواب المطلق الذي لا يقبل النقاش، ولن يدعموهم اثبات من القرآن الكريم يدعمون بها صوابية ما يذهبون إليه في ظل الفقر الفكري لدى الطلاب.

أداء الوحدات الاقتصادية العامة من واقع الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٣م

احمد سعيد الدهي

سننظر اليوم في مستوى اداء الوحدات الاقتصادية للقطاع العام، لنرى مدى كفاءة استغلال هذا القطاع للموارد المالية الشحيحة النادرة، المحدودة، الموضوعة تحت تصرفه، وطريقة توظيف، وتشغيل مختلف عناصر الإنتاج. وذلك من واقع تقرير الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٣م المعد من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

بلغ حجم الاستخدامات المالية (النفقات) للفترة ١٠٢٣ مليار ريال، تستحوذ النفقات الجارية منها على ٨١٦ ملياراً وبنسبة ٧٨٪، والباقي يمثل اعتماداً للنفقات الاستثمارية (٢٢٪). وقد تجاوز الإنفاق الفعلي المخطط المعتمد، والمقر بنحو ٢٥٤ مليار ريال، بتعد تخطى نسبة ٣٣٪ وهي نسبة تجاوز وخروج عن المستهدف عالية الحد، وضخمة الحجم، لا تفسر إلا في ضوء ضعف خطير للقدرات التخطيطية من ناحية، وضعف مساوق للكفاءة الإدارية المؤسسية ثانياً، وضعف خطير لمستوى كفاءة الاجهزة الرقابية العليا، هذا ثالثاً، مصحوباً بشيء غير قليل من الاستهتار، والعبث، وعدم المبالاة في النائج، وعدم الخشية من المساءلة، الغائبة دوماً.

أما من حيث اثر ذلك التوسع الإنفاقي، فإنه ينعكس سلباً على ارتفاع تكاليف المنتجات، والخدمات المقدمة للمستهلك، خصماً من دخليه النقدي، والعيني المادي، علاوة على ضخ سيولة نقدية كبيرة، تفوق المخطط المالي والنقدي، مما يساعد على تنشيط قوى التضخم، وتعزيز اليائه، وإنعاش اثاره السلبية خصماً من الدخل العيني لذوي الدخول الثابتة، والمحدودة، وتوسيعاً لطابور الفقراء، وتعويقاً للنمو الاقتصادي الحالز.

وفي جانب العائد المخطط والفعلي لذلك الإنفاق المالي الضخم، فقد حقق عائداً فعلياً على الاموال المستثمرة بنسبة ٨, ٣٪ بنقص عن معدل العائد المخطط له نسبته ٨, ١٧٪. وهو معدل متواضع منخفض للغاية يقل بنحو اربعة اضعاف الفرصة الاستثمارية، والمالية البديلة، والمتاحة في السوق المالية المصرفية. ويعود ذلك الانخفاض في العائد إلى عوامل واسباب إدارية ذاتية ابرزها، واهمها: الانخفاض المتفاوت في مستوى اداء الوحدات الاقتصادية، وانخفاض الانتاجية، وإلى اختلالات مالية واضحة، ناجم عن سوء الادارة.

وفي نفس سياق الإنفاق الاستثماري والراسمالي المنتج نلاحظ مدى التدني في توظيف المخصصات الاستثمارية، ودرجة استغلالها، وذلك من خلال مقدار الوفر (عدم الاستغلال) المحقق في هذا البند، والذي بلغ نحو ٧٠ مليار ريال، وذلك يعني بالمعنى الاقتصادي حرمان الاقتصاد من تمويل طاقات انتاجية جديدة كفيلة برفع معدل النمو إلى مستويات افضل مما هي عليه من تواضع، وتدن، ابقت الاقتصاد عند حالة من الانكماش والضمور المفعم بسرطان التضخم والفقر، والبطالة.

ثم ناتي إلى بعد ثالث يتصل بالدافع المقدم ليعض الوحدات الاقتصادية، حيث نلاحظ ان ذلك الدعم لا يرتبط اساساً باية قيود، او ضوابط او احكام تدفع بقيادة الوحدات المدعومة إلى رفع مستوى كفاءة الاداء للخروج من ازمة العجز خلال المدة المحددة قانوناً، او انها ستخضع للتصفية، والخروج من السوق. مما يجعل قيادة هذه الوحدات الاقتصادية، لا تلبي متطلبات الإدارة الكفؤة، الرشيدة، ولا تحرص من ثمة على الاستخدام الامثل للموارد المالية النادرة، ولا هي مجبرة على البحث عن ادوات، وسبل وطرائق، واليات من الإبداع، والخلق، والابتكار يخرجها من عمق وهذا العجز المالي المزمن. ويعزى السبب إلى ان بعض القيادات النافذة مستفيدة من هذه الأوضاع المؤسسية بما تحصل عليه من امتيازات الفساد، من ناحية، كما انها تجد في الوحدات الاقتصادية ملاذاً امناً لتوظيف ابنائها، بصرف النظر عن التصاديات التشغيل.

حتى ان مثل هذه الوحدات امست في مامن من سيف الخصخصة المسلط على رقبة القطاع العام في الجنوب فقط، وذلك مما يتناقض مع قانون المؤسسات العامة، ومع برنامج الاصلاح الاقتصادي المزعوم.

يكفي أن نشير هنا إلى ابرز وجوه الضعف، والقصور، والاختلال في اقتصاديات، وإدارة النشاط الاقتصادي العام من خلال مؤسستي الكهرباء، والمياه، حيث يبلغ رصيد العجز المتراكم على المؤسسة الاولى نحو ٦٠ ملياراً، بينما تصل ديونها على الغير نحو ٥٩ ملياراً، كما ان الفاقد من التيار المرسل والمسروق يمثل نسبة ٢٥٪. وفي الثانية يبلغ الفاقد نسبة ٣٣٪ من الكمية المنتجة في ظل وضع مائي مخيف ناضب، وفي المؤسستين ترتفع تكاليف الخدمة إلى الحد الذي بات فيه هم الخدمة، وتدني نوعيتها يؤرقان المستهلك ويشكلان على دخله عبئاً ثقيلاً، طبعاً يعود السبب إلى تدني كفاءة قيادة المؤسستين العاجزتين عن الارتقاء بكفاءة الاداء وتقليص العمالة الجاهلة، والفائضة، والوهمية، وتفعيل مدخلات، ومخرجات الإنتاج.

ليس امر هذا الكوابح، والقيود، والصعوبات، وانخفاض مستوى اداء القطاع العام، وإهدار الاموال العامة، امراً جديداً، فكل التقارير الإدارية، المؤسسية والرقابية تتناول تلك السلبيات الخطيرة، المزمنة، لكن المشكلة تكمن في السكوت عليها، ومدارائها على حساب الموارد الاقتصادية، والاجتماعية، وتحييزاً لصالح الفساد المقيم المدمر.

ويعلمنا ادب علم الإدارة، وتراثها، ومنجزاتها بان الإدارة هي من يقف سبباً خلف التخلف او التقدم، وإن لم تكن جزءاً من حل المشكلة فانت جزء من المشكلة، وعليك ترك موقعك سريعاً، ومغادرة ساحة القيادة، والإدارة تقليلاً من حصيلة الخسائر الاقتصادية، والاجتماعية، فما راي المسؤولين القارمين من فضاء الصدفة، والحظ، ومكان المولد؟

كوبونات حارقة

طـلال سفيـان

العمل الرياضي بدأ بدخول مرحلة جديدة من خلال انتخابات الاتحادات الرياضية، حيث بدأت أمس بانتخابات اتحاد كرة القدم وتستكمل خلال الأيام القادمة بقية الاتحادات الرياضية الأخرى.

انتخابات الاتحادات الرياضية بكل تأكيد لن تسير في نفس الاتجاه، فهناك اتحادات ستتم فيها الانتخابات عبر الاقتراع المباشر للجمعيات العمومية، واتحادات أخرى ستجرى فيها العملية بالتزكية لعدم اكتمال النصاب وانسحاب المرشحين المنافسين.

اللائحة الخاصة بشروط الترشيح والانضمام للأندية والاتحادات الرياضية التي اقرتها وزارة الشباب والرياضة قبل عدة أشهر وتمت المصادقة عليها من رئاسة الوزراء مازالت هي أكثر الأمور إثارة للجدل حتى اليوم من قبل مؤيديها ومعارضيها. هذه اللائحة تم تعديلها قبل فترة بسيطة بإضافة الواو + أو.

منظرو اللائحة والوزارة تحدثوا بأن اللائحة انتصرت للرياضيين أبناء الألعاب الرياضية للإداريين ذوي الكفاءات المتخصصة، كما أنها تربط عمل الاتحادات الرياضية بالوزارة من خلال الإشراف والمتابعة والمحاسبة، بعد أن أغلقت أبواب الترشيح في وجه أصحاب الحصانات وموظفي الوزارة الرياضية. هذه الترتيبات وُوجهت بتزييطات من مرشحين لا تنطبق عليهم شروط اللائحة، لا نعرف كيف تمت الموافقة عليهم مع أنهم من مستشاري ومدراء وموظفي وزارة الشباب والرياضية، ومرشحون حاليون لاتحادات كالدراجات والرياضة للجميع.

كما أن الوزارة فرضت على كل اتحاد رياضي مقعدين إداريين تابعين للوزارة، وثلاثة مقاعد بالنسبة للاتحادات التي تزاول المرأة فيها الرياضة كالشطرنج والطاولة بالتعب.

بعض مرشحي الاتحادات الرياضية لهم قدرة سوبرمان الخارقة، في اجتياز اللوائح، والأفضل أن تستفيد منهم الرياضة اليمنية في البطولات الرياضية؛ كونهم أبطالاً في القفز على الموانع والحواجز التي تقع في طريقهم.

لو نظرنا لقوائم المرشحين لهذه الاتحادات لوجدنا أنهم نفس الوجوه السابقة أو صور أخرى منسوخة بأشكال جديدة، أي أنهم نفس الكوبونات الحارقة.

رئيس اتحاد الطائرة والمدير التنفيذي لصندوق رعاية النشء لم يقم بترشيح نفسه لهذا الاتحاد الهزيل، فاستنسخ قائمة من الوالين، وهذا يحدث في اكثر من اتحاد رياضي، مجموعات شخوص تحت الوصاية واتحادات تقاد بالريموت كنترول.

٢٩ اتحاداً رياضياً للألعاب المختلفة معظمها عبارة عن اتحادات ظل يديرها مجموعة من خيال المآتة، واتحادات لها نشاطات موسمية وفعاليات وبجهود شخصية، نذكر منها: السلة والشطرنج والطاولة والجودو والكاراتيه وبناء الأجسام.

الاتحادات الرياضية طبعاً توفر الكثير من السفريات والبدلات والميزانيات المالية، وهذا ما يفسر التهافت الكبير نحو الترشح لهذا الاتحادات، والاستفادة من كل تلك المزايا.

بعض الرشحين بدأوا بإطلاق التصريحات وتوزيع الوعود. وهناك مثل يمني قديم يقول "رعود الشتاء كاذبة الوعود".

الدول الأوروبية وشمال أمريكا وشرق آسيا تترك الاتحادات الأهلية للرياضيين السابقين من أبطال أولمبيين وإداريين متخصصين للعمل الإشرافي والتنظيمي والتشريعي، ويذهب رأس المال لشراء وإدارة الأندية واستثمارها.

إذن أين يكمن الخلل والقصور في الرياضة العربية ككل، هل في القائمين عليها على الرغم من وجود وزارة متخصصة للشباب والرياضة ولجان أولمبية واتحادات للألعاب الرياضية حيث يتولى مهام الكثير منها لاعتبارات سياسية.. أولاد وأقارب الزعماء والأمراء والمشائخ العرب؟!

شر البلية ما يضحك

الرد الذي طالعتنا به صحيفة "الرياضة" والمقدم من أمين عام اللجنة الأولمبية اليمنية للجنة التنفيذية للفيفا.. فيه الكثير من الاستغراب ويثير التساؤلات، كون هذا الأمين العام ومنذ توليه اللجنة الأولمبية اليمنية عام ١٩٩٩م، حتى اليوم جعلها في حالة يرثى لها. كان أولى به النظر للجنته ويترك أمور الاتحاد الدولي والوزارة لأصحابها. هكذا هروب وإلا فلا!

اتحاد الشطرنج.. من يكسر يد الآخر

الأبطال: إنه ديكتاتور يعاقب من يعترضه بالتوقيف والحرمان من المخصصات ويقوم بالتفرقة بين لاعبي المحافظات

● العذري

● الزنداني

● قاضي

تحركت المياه في الاتحادات الرياضية المقبلة على الانتخابات، لكن يبدو ان احجاراً ايضاً تحركت في اتحاد الشطرنج.

وامس وقع عشرات من لاعبي الشطرنج "نداء استغاثة" إلى رئيس الجمهورية باعتباره "راعي الشباب والرياضيين" شكوا فيه "الظلم والقهر والاستبداد"، الذي قالوا انهم يلاقونه من قبل رئيس الاتحاد عبدالكريم العذري.

وقالوا إن معاناتهم تتمثل في العذري "الذي ما زال جاثماً على رئاسة الاتحاد منذ اثني عشر عاماً، دون ان يتيح الفرصة لأحد خبراء ونجوم الشطرنج".

واكد ابطال الشطرنج أن العذري يتخذ قرارات الاتحاد بشكل فردي ويعاقب من يحاول الاعتراض عليه بالتوقيف داخلياً وخارجياً من اللعب، أو شطب اي مخصصات مالية تخص اي لاعب بوزارة الشباب والرياضة والضرب من تحت الحزام.

واوضح موقعو نداء الاستغاثة، وضمنهم اعضاء في المنتخب الوطني وابطال من عديد محافظات، ان رئيس الاتحاد يقوم بعملية "التفرقة بين لاعبي المحافظات".

واضافوا: "وعدم احترام ادميتنا والتلفظ بالفاظ يخف اللسان عن ذكرها".

حميد قاضي لاعب الشطرنج اليمني المعروف، الذي يدرب حالياً المنتخب القطري للناشئين، اكد ان العذري حول الاتحاد إلى علاقات عامة لتنظيم البطولات ولم يركز على تنمية الكوادر والاهتمام بها وتطوير الحكام والناشئين.

وقال لـ"النداء": لقد قاض الكيل باللاعبين، نريد ان نوصل رسالة للعذري ولكل رؤساء الاتحادات بان العمل الاتحادي والنقابي هو عمل تطوعي، وليس استغلالاً وجثوماً على صدور اللاعبين".

واعتبر قاضي ما يجري حالياً في اتحاد الشطرنج عملية تدمير للعبة ستؤثر على اللاعبين" فاللاعب بدلاً من ان يركز على تطوير ادائه ومهاراته، يتحول إلى مشارع ومراجع بعد رئيس الاتحاد".

وافاد بان العذري يستخدم اسلوب التهديد (من ليس معي فهو ضدي) ويكسب الصحفيين والمسؤولين في وزارة الشباب، ويأتي اللاعبون عنده في المرتبة الثالثة من ناحية الأهمية.

والغريب -يواصل قاضي- ان ميزانية الاتحاد تبلغ نحو ٤٥ مليون ريال، بينما اغلب اللاعبين بدون مرتبات.

■ العذري: هناك مؤامرة تحاك من قطر لإسقاطي في الانتخابات
■ قاضي: ميزانية الاتحاد أكثر من ٤٥ مليوناً واللاعبون بدون رواتب

ملايين ويقولوا العذري..

بدوره قال عبدالكريم العذري لـ"النداء": "اقل واحد يحصل في السنة من مليون إلى مليون ونص إلى ثلاثة في السنة وعادهم يقولوا العذري ومافيش رواتب".

ونفى اتخاذه القرارات في الاتحاد بشكل فردي، قائلاً: "نحن ١١ في مجلس إدارة الاتحاد لا زلنا جميعاً نمارس مهامنا خلافاً لكثير من الاتحادات التي يستقيل وينسحب معظم اعضاء مجلس ادارتها".

وبشأن مسألة توقيف اللاعبين وشطب مخصصاتهم قال: "حين تطبق عقوبة ضد لاعب لا يعني انك تتقصده، ونحن حرصنا على حصول الجميع على مستحقاتهم.. ولا يوجد شيء من هذا الكلام". موضحاً أن بعض اللاعبين اصبحت المادة كل همهم "اللاعبين بدا مستواهم يتراجع فقاموا بقيادة حملة ضدي"، المشكلة ان هذه الحملة توجه وتقاد ايضاً من خارج البلد".

ويزيد العذري: "لقد تم توزيع قطع شطرنج من قبل الاتحاد القطري من اجل اسقاطي في الانتخابات.. فانا دخلت في منافسة مع رئيس الاتحاد القطري على رئاسة الاتحاد الآسيوي وكان هناك اجماع كبير علي، وقال: انا باجي احاربك إلى بلدك".

ويواصل: "هناك لاعب أجر ثلاث مرات من قطر خلال شهر وكان له ١٣ سنة هناك يعمل في تدريب المنتخب القطري للناشئين.. وأنا قدمت له دعماً وتشجيعاً وهو الآن يقود الحملة ضدي متنكراً لكل ذلك".

والحملة - طبقاً للعذري- يقودها ايضاً خمسة لاعبين يقول إنه الذي تبناهم وهم يعرفون ذلك.

ويؤكد العذري ان لعبة الشطرنج كانت منحصرة، قبل ان يأتي إلى راس الاتحاد، في خمسة أندية، بينما هي الآن موجودة في كافة المحافظات.

وأضاف: "كان الاتحاد ينظم بطولة واحدة على مستوى الجمهورية، بينما وصل عدد البطولات التي ننظمها الآن إلى ١٥ بطولة في السنة على مستوى الجمهورية".

والجدير ذكره ان من بين الموقعين على نداء الاستغاثة صبري عبدالمولى، زندان الزنداني، حاتم الحضراني، عبده البعداني، وبشير القديمي، مجاهد بربر، خالد علي سعيد.. وأبطالاً آخرين من عديد محافظات.

«البقاء لله»

نتقدم بأحر التعازي والمواساة للاخ

خالد هزاع الشيباني

بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقه

غيلان هزاع الشيباني

للفقيد الرحمة والمغفرة.. «إنا لله وإنا اليه راجعون»

الأسيغون:

محسن سلم مكيش، فهمي السقاف، باسل حمود ومنصور مدرم

مبارك «عبدالله»

اجمل التهاني والتبريكات

للشاب الخلوق

عبدالله عوض الرصاص

بدخوله القفص الذهبي

المهنئون:

محمد احمد الرصاص

محمد عوض الرصاص

قحوان حمود قحوان

وكافة الأهل والأصدقاء

تهانينا «خالد»

جميع الأهل والأصدقاء

يهنئون

خالد علي عبدالله

صالح القاضي

بارتزاقه مولوده

البكر الذي أسماه

«عمرو»

جعله الله

من مواليد السعادة

مرة أخرى تفشل أحزاب اللقاء المشترك في التوافق على طرح مشروع إصلاحات سياسية يعبر عن رؤيتها لأولويات إصلاحات هي تقر بها أصلاً. على مدى أشهر طويلة، بقيت هذه الخطوة حبيسة أدراج "المشترك" ونقاشاته. الخميس الفائت كان مناسبة أخرى للتمديد، مصادر حضرت هذا الاجتماع أفادت "النداء" أن حزبي التنظيم الناصري والاشتراكي اليمني لم يكونا جاهزين للموافقة على تبني برنامج إصلاحات، بخلاف حزب الاصلاح الذي بدا أكثر اهتماماً بإقرارها. الإصلاح لا يعاني من أزمة رؤية داخلية ويعرف ما يريد، ويمتلك ممثلوه في اجتماعات اللقاء المشترك تفويضاً كاملاً بالموافقة والتوقيع على ما يتوصلون إليه من قرارات. بينما الاشتراكي يراوح في حالة من الشد والجذب بين تيارين يخوضان معركة داخلية حول خطاب الحزب، أحدهما يرى ضرورة الحركة تحت سقف المطالبة بالإصلاحات السياسية، والآخر يعلي من قضية الجنوب كمسرح للحرب ودولة سابقة شريك في دولة الوحدة، وبالتالي يرى برنامجه السياسي في المطالبة بإصلاح مسار الوحدة التي أجهضتها الحرب، ونسف دستورها. من ناحيته خرج التنظيم الناصري من لقائه مع الرئيس أكثر "تأنياً" محيلاً تقاعسه عن مواكبة الاصلاح إلى اجتماعات تنظيمية داخلية تتعلق ببرنامجه، وطالباً تأجيل النقاش شهراً آخر، وهو ما رأى فيه شركاؤه حجة غير مقنعة لإبداء موقف واضح.

الإصلاحات السياسية بين تحايل السلطة، وركود المعارضة

مصطفى راجح

■ النظام السياسي مأزوم بشقيه الحاكم والمعارض، والحاحات التغيير والإصلاحات تضع الطرفين داخل علامة استفهام واحدة

■ حيوية جماهيرية، وحركة مطلبية تعم النقابات وفئات المجتمع، والصحفيين والكتاب تطرح مطالب الإصلاحات من خارج النظام السياسي الجامد

هذه المراوحة تكشف أن النظام السياسي في اليمن يعاني من أزمة، ولم يعد قادراً على الحراك واستيعاب مطالب التغيير والاصلاحات التي تجتاح المنطقة والعالم، وغدت مطلباً شعبياً في اليمن يتفق الجميع على ضروراته ويختلفون حول حدوده ونطاقه، وكيفية التحايل عليه أحياناً. هذه الأزمة تشمل النظام السياسي بشقيه السلطة الحاكمة وأحزاب المعارضة.

هذا الوضع يلقي بظلال من الشك على مصداقية "المشترك" الذي تكرس أحزابه كل اطروحاتها على نقد اداء السلطة وتطالب بالإصلاحات يومياً في صحفها وتصريحات قياداتها السياسية. اكثر من ذلك يمكن القول بان هذا التكتل المعارض قد نشأ أصلاً كمشروع إصلاحات. وبكفي الشامل في مساره وحواراته من التوافق مع "الحاكم"، على تحييد الأحزاب من التدخل في شؤون العمل النقابي وتسييسه، إلى حواراتها الطويلة لتعديل المنظومة القانونية لتهيئة ظروف افضل للعمل السياسي من قانون الانتخابات إلى قانون السلطة المحلية، واحتجاجاتها على القوانين المكبلة للحريات كقانون التظاهر والأحزاب السياسية، وغيرهما. في الاتجاه الأعلى يحتوي ملف النشاط السياسي في السنوات السابقة على توصيفات تفصيلية كتدخلات الجيش والأمن في الانتخابات، واستخدام الوظيفة العامة ووسائل الاعلام الرسمية وسلطة الرئيس في ترجيح كفة الحزب الحاكم، وتعدي سقف قواعدها وقياداتها الوسطية، وصحفها مع مناخ الاصلاحات الذي فرض نفسه عقب سقوط النظام العراقي، سقف قياداته إلى الحديث عن سلطة الرئيس وضرورة الرقابة عليه والحد من سلطاته المطلقة، وإجراء انتخابات تنافسية، والمخاطر الفادحة بمستقبل اليمن من جراء مشروع توريث الحكم والتمديد المستمر للرئيس.

يتشابه المشهد في اليمن كثيراً مع المشهد المصري مع فارق حرية الاخوان المسلمين هناك في الحركة، بسبب حالة الإقصاء النهائي الممارس ضدهم والذي جعلهم على قطيعة كاملة مع الحزب الوطني الحاكم، واكثر مرونة من جميع قوى المعارضة في طرح مشروع الإصلاحات.

ما يجمع بين المشهدين ان المعارضة الكسيحة أصبحت عائقاً أمام الحراك السياسي، وتتضافر كوابحها مع السلطة الحاكمة في مضاعفة حواجز المنع.

تشترك أحزاب المعارضة في اليمن مع المعارضة المصرية في وقوعها معاً في شبكة احتواء واحدة وصلت إلى استنفاد وظيفتها، ولم تعد صالحة كقفاز تنفيس.

قبل تبلور ضرورة تعديل الدستور المصري لتحويل انتخاب الرئيس من الاستفتاء، إلى التنافس بين عدة مرشحين كان سقف المعارضة واطياً، وفي حوارها مع الحزب الوطني سحبت بسهولة إلى الإقرار بأن مصر لاتحتاج إلى تعديل دستوري؛ لأن "الظروف دقيقة وخطيرة"، ورفضت مبادرة الإخوان المسلمين للإصلاحات والحوار حولها، متهمة هذه الجماعة بتسويق خطاب بوش والاقتراب من الأمريكيين، رافضين الحوار معها، لأنها تسعى لإنشاء حزب ديني!

تغير موقف الأحزاب جذرياً عقب حراك مجتمعي واسع النطاق بدأته حركة كفاية، وامتد ليشمل القضاة ومدرسي الجامعات والصحفيين، وطيفاً واسعاً من النخبة المصرية والمجتمع المدني.

ما يؤشر إليه هذا المسار أن سياسة الاحتواء عبر المنظومة الحزبية المعارضة فشلت سلطوياً وفشلت بالضد من إرادة الغلبية المنظومة المعارضة في الاستمرار بها، لأن مناخاً جديداً يفرض على الجميع تغيير اجندتهم بما فيهم المعارضة، اهم من ذلك أن سياسة الاحتواء للأحزاب والنقابات والمثقفين لم تعد مجدية حتى وإن رقعت؛ لأن المجتمع اليمني كما المصري يعايش اختناقات حقيقية تبقى منتصبة امام الجميع: البطالة، الفقر، غياب التمثيل والمشاركة السياسية الحقيقية لفئات المجتمع، ازمة شرعية في النظام السياسي، ركود النخب الحاكمة، توريث الحكم، ازمة مياه، سيطرة السلطة على فضاءات المجتمع التجارية والنقابية، غياب قضاء مستقل، وتعثر التنمية.

هذه السلسلة تحتاج إلى الإقرار بها كمشكلة، والتعامل الجاد معها وليس التحايل والحذلقات، واحتواء المعارضين والدعاية الإعلامية.

في اليمن تصاعدت الحركة الجماهيرية المنفلتة من الأحزاب بصورة واضحة في الأشهر الماضية، عبر إضرابات النقابات واحتجاجات المدرسين وأساتذة الجامعة، الأطباء، طلاب الجامعة، المعلمين، انتعاش الصحافة، وهي حركة مطلبية تشي بحيوية مجتمعية واضحة العيان.

من هنا تحتاج اليمن إلى بلورة برنامج إصلاحات ذي مطالب واضحة ومحددة، تجمع ما بين الهموم الجزئية والهم العام. في مصر مثلاً يطالب خمسة آلاف قاض بقانون جديد للسلطة القضائية يحفظ استقلالها. وفي نفس الوقت يطالبون بالإشراف القضائي الكامل على الانتخابات لمنع التزوير والتلاعب. أساتذة الجامعات يطالبون باستقلال الجامعة ورفع السيطرة الأمنية عليها، وانتخاب العمداء وغيرها من المطالب. فيما يلتقي الجميع على مطالب إصلاحات شاملة، قد تختلف من بلد إلى آخر حسب المعطيات التي تتوافر في الحراك المجتمعي.

في اليمن يمكن أن نتشعب كثيراً رؤى الاصلاحات، غير أن المطلوب البدء بخطوات محددة، ولتكن:

■ انتخابات رئاسية تنافسية ترفع عوائق الترشيح امام الراغبين في المنافسة.

■ انتخاب محافظي المحافظات ومدراء المديريات بدلاً من تعيينهم.

■ انتخاب مجلس القضاء الأعلى ورئيسه من أوساط القضاة عبر تشكيل جمعيات عمومية لمحاكم الاستئناف، والسماح لأهم شريحة في المجتمع بإنشاء كيانهم النقابي، عبر كيان جديد أو على الأقل إحياء المنتدى القضائي الذي كانت بداياته عام ٩٦م، بجهود شخصية من القاضي حمود الهتار.

■ إلحاق جهاز الرقابة والمحاسبة بمجلس النواب.

■ حيادية المؤسسة العسكرية والوظيفة العامة ووسائل الاعلام في مواسم الانتخابات والنشاط السياسي بوجه عام.

■ المطالب الواضحة تساهم كثيراً في تحديد التعديلات المطلوبة للإصلاحات في: قوانين الصحافة، المجالس المحلية، السلطة القضائية، والدستور.

١٣ يونيو ٢٠٠٥ تستعيد ١٣ يونيو ١٩٧٤

أعوام الحمدي الثلاثة كأنها زمن كامل

ما بين ميلاد إبراهيم الحمدي سياسياً في حركة الثالث عشر من يونيو ٧٤، ويدي الحقار يوم اغتياله في ١١ اكتوبر ٧٧، ومضة زمنية قصيرة بمقياس الشاريع الكبرى، غير أنها كانت زمناً كاملاً بوتيرتها والتماع أحلام اليمنيين في خيارتها وزعيمها الصاعد.

مسافة كلمح البرق، غير انها مسافة شاسعة على النقيضين: شاسعة عند ملايين اليمنيين يحصون التماعاتها على هيئة رجل خرج من إسار الوجاهات ومشائخ القبائل والنافذين والعملاء، شاسعة بخطابها عن الناس، ودولة النظام والقانون، حداثتها ومدنها السكنية و ١٥ مليار دولار احتياطي نقدي، بعد أقل من ثلاثة أعوام كان مرتقدو الدولة حينها يستلمون رواتبهم كصدقة من "الشقيقة الكبرى".

وهي أيضاً شاسعة وثقيلة على ضفاف ترويكا القبيلة وعملاء السعودية، وعطشى التسلط والنفوذ والذهب، حيث مرت عليهم كأنها سنون عجاف أظلمت فيها سماؤهم حتى كادت شمسهم أن تغرب، هي أقل من ثلاث سنوات، بدايتها الحقيقية كانت في ٢٧ إبريل يوم الجيش اليمني، حينها أطيح بمراكز النفوذ القبلي في الجيش، التاريخ الذي سرب بذكاء ليكون انتخاب اليمنيين لبرلمانهم، سرب خلسة من عيون مفتجلة لا يرونها الحمدي ولا تاريخه، وما يذكر به.

إذن لنقل عامين ونصف ما بين صعود ابن الشعب إبراهيم الحمدي إلى سدة القيادة، ويوم اغتياله الكئيب في ١١ أكتوبر، اختصرت إرادة القتلة السافة ما بين يدي القابلة ويدي الحقار بعزومة غادرة ستظل عصية على النسيان.

أغتيل الحمدي بالتقاء إرادات عدة: المملكة السعودية، وخلفها قطب الحرب الباردة الغربي، عملائها الموزعين بين ترويكا القبيلة، وحواشيهم، بينما عهد بالتنفيذ إلى أسوأ شلة عرفها التاريخ اليمني، شلة أحمد حسين الغشمي.

في أحد فنادق قاهرة المعز همس هذا الأخير في اذن سنان أبو لحوم: ليس لكم مخرج من الحمدي إلا عن طريقي.

لم يعملها اليمنيون منذ ثلاثة الاف سنة، وربما لن يعملوها في المستقبل: أن تغتال ضيفك – حلم اليمنيين كلهم- وفوق مائدة الغداء في بيتك.

أراد "كبار" مشائخ القبائل أن يستبدلوا القاضي العقلاني الذي أرهقهم عبدالرحمن الأرياني بقويضي عسكور يتحكمون به ويسيرونه أنى دارت مصالحهم.

فإذا بكل فنون سحرهم تتعطل، أمام رجل لم يكن بالحسبان. هو أكثر منهم دهاءً ومكراً غير أنه محكوم بضوابط الإحجام عن الخوض في طريق الدم. ثم إنه كان يعمل في غابة أشواك تظللها رقابة السعودية على ساحة تعتبرها فناءها الخلفي. من هنا كان حصيفاً في عدم تحديد اتجاهاته باكراً، أو لنقل لأن الفراغة كانت أكثر من مطلوبة.

كان الحمدي ببساطة "ابن الشعب"، هذه المفردة التي لم تتخلق في الواقع كدولة ونخبة سياسية، وستظل في طور الحلم إلى ما شاء الله، طالما افتقد اليمنيون التلاحم والاندماج اللذين لا تستقيم لنظة الشعب والوحدة الوطنية بدونهما. وطالما بقي الغرامة وضيقو الانتماءات وفي قمتهم من دمجوا مؤسسات الدولة والجيش بمصلحة الأسرة والقرية، وما فاض عنها إلى فناء القبيلة الأقرب.

لم ينتظر خصوم الحمدي كثيراً، وبدأوا التآمر عليه منذ اليوم الأول، يحثون بعضهم على المناجزة، ويحرضون من لا يحتاج إلى التحريض في شعاب مكة.

نبذهم الحمدي بقوة استناده إلى قضايا الناس. وفي ذروة انحيازه لمستقبل بلده اتجه جنوباً ليتسيج هناك مع سالم ربيع علي شراكة تجرب الخوض في مغامرة الإفلات معاً، وفي لحظة واحدة، من قطبي الحرب الباردة، وامتداداتها، في لحظة اختيار صائب. قرر الغدوران الذهاب إلى وحدة اليمن، فكان مصيرهما الموت.

على قبر الحمدي اقسم سالم ربيع علي بالانتقام لشريكه في الحلم، فيما كانت جماهير المشيعين تهتف بحياة الحمدي، وترجم من يقتلون القتيل ويمشون في جنازته بالجزمات والبيض الفاسد.

حتى الآن لا يعرف اليمنيون شيئاً عن تاريخهم الأكثر اقتراباً منهم، لا زالت فترة الحمدي طي النسيان، لم يتم تناولها واستكناه تفاصيلها حتى من محبي الحمدي، الذين اكتفوا بالعواطف الفوارة مستسلمين كغيرهم لموجة طمس الحقائق وتعميه العيون.

كثيرون يحتاجون إلى سنوات طويلة لتحديد رسالتهم واختيار توجههم. وحده الحمدي كان يسابق الزمن. في أقل من ثلاث سنوات، اتضحت هويته للناس: إزاحة مراكز النفوذ القبلي، سيادة القانون، بناء مدن سكنية، الاهتمام بإنشاء الحدائق والتشجير، التعاونيات، والوحدة اليمنية.

في مركب يمضي باتجاه معاكس لتطلعاتهم، يتذكر اليمنيون الآن في ١٣ يونيو٢٠٠٥م، إبراهيم الحمدي، كزمن نأى كثيراً عنهم، ولم يعودوا قادرين حتى على التطلع إليه.

قتل الحمدي في ١١ اكتوبر ٧٧، ورمى قتلته بعاهرتين فرنسيتين فوق جثته ليدمجوا إجرامهم بإفلاس أخلاقي سرعان ما تحول إلى ثانون المرحلة.

المجيب

للأقمشة والخياطة الفنية الحديثة

أصالة الإبداع وحداثة الرؤيا

صنعاء - الدائري الجنوبي الغربي للجامعة القديمة - ت: ٤١٦٢٢٧

النداء

اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ١٥ يونيو ٢٠٠٥ العدد (١٤) Wed. 15 Jun. 2005 No. (14)

منظمة حقوقية: الحكم ضد الديلمي ومفتاح مؤشر خطير لتهديد الحقوق والحريات

● الديلمي

● مفتاح

اعربت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية عن فجيعتها بالحكم الذي اصدرته المحكمة الجزائية المتخصصة بحق سجينيّ الراي يحيى الديلمي ومحمد مفتاح.

وقالت المنظمة في بيان اصدرته امس إنها لاحظت افتقار المحاكمة للشروط والاجراءات المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين يلزمان الدستور اليمني والاجهزة القضائية اليمنية بكفالتهما بحقوق دنيا للمحاكمة.

واعتبر الحكم الذي قضى بإعدام الديلمي والسجن ثماني سنوات لمفتاح، نتيجة لسير المحاكمة الفاقد لضمانات حقوق الإنسان، ويؤكد مدى الاستهانة بدماء البشر.

وطالبت المنظمة بإطلاق سراح الديلمي ومفتاح والنظر في جميع الانتهاكات التي تعرضا لها. مؤكدة أن الحكم الصادر في حقهما مؤشر خطير يعكس تهديد جميع الحقوق والحريات والمواطنة.

الحرية لفلورنس وحسين

جمال جبران

عملية إنزال صورة عملاقة للصحافية الفرنسية المختطفة منذ ٥ يناير الفائت فلورنس أوبيناتس ومرافقها العراقي حسين حانون من على واجهة صحيفة "الليبراسيون" بباريس، كان إشارة لانتهاء محنتهما.

في الساعة الرابعة من ظهيرة السبت الفائت بتوقيت فرنسا ترفع جاكلين أوبيناتس، والدة فلورنس، سماعة الهاتف، كان الرئيس جاك شيراك على الطرف الآخر مخاطباً إياها: "لقد أخذت ابنتكم حريتها". "لقد كان الخبر الذي انتظرناه بفارغ صبر طويل"، تقول جاكلين. وتضيف: "بكل بساطة وبديهية أقول: نحن سعداء، وللسعادة قصة، إنها قصتنا جميعاً، قصة التضامن، الفعل وحضور العالم أجمع حول فلورنس في محنتها"، مؤكدة أن كلمة سعادة ليست كافية ككلمة، "إن ما بها من أحرف ليس كافياً لوصف ما نحن فيه الآن".

وبينما فضل حسين حانون البقاء في بغداد لصق زوجته وأولاده الأربعة، غادرت فلورنس بغداد إلى قبرص على متن طائرة عسكرية، ومن ثم توجهت إلى مطار فيلاكوبلاي (قاعدة عسكرية بباريس)، حيث يقف الجميع في انتظار وصولها: العائلة، عدد من طاقم "الليبراسيون"، الصحيفة التي تعمل فلورنس لصالحها، وقبلهم شيراك الرئيس الفرنسي الذي كان أول من عانقها.

نزلت فلورنس على الأرض الفرنسية مبتسمة بعظمة، بلاحقها تصفيق حاد لم ينقطع لفترة غير قليلة، ولم تسر خطوات محدودة بعد معانقة شيراك لها حتى ارتمت في احضان عائلتها واحداً واحداً، بداية من والدتها جاكلين التي اخذت ذراعها تالياً مبتعدة عن أعين كاميرات متلهفة.

وفي تصريح أولي لها قالت فلورنس: "أشعر أنني أفضل بعد عيشي تحت ظروف صعبة طيلة الأشهر الخمسة الماضية"، مضيفة: "هنا، لا أدري لماذا أشعر أني في وضع أفضل".

بعد ذلك ربت فلورنس بشكل مقتضب حياتها رفقة حسين حانون، بداخل كهف في وضعية قاسية، بأعين معصوبة ويأذرع وأرجل مقيدة، لكنها تتذكر على وجه الخصوص وبقلب فرح كيف أنها علمت بكل ذلك الدعم وتلك المساندة اللذين كانا يلاقيانهما في العالم الخارجي.

تقول فلورنس: "يوماً ما شاهدت تلفزيون الـ"TV5" الفرنسي ومكتوب على الشاشة "فلورنس -حسين ١٤٠ يوماً" (وهي الفترة المحددة لمدة أسرهما) أنجتو بعدها على ركبتيا من شدة الفرح".

أربعة قتلى في قضية حشر فيها الحوثي

قتل اربعة اشخاص في مديرية بالقم (صعدة) إثر مشادة كلامية تهجموا فيها على القائد الشيعي حسين بدر الدين الحوثي.

وقالت مصادر "النداء" إن خلافاً على ارض تطور مساء امس بين هؤلاء القتلى وقاتلهم الذي قال لأحدهم: "الحوثي سيدك يا حمار"، رداً على اتهامه بأنه من مناصريه.

وافادت المصادر ان القائل اقرّ رصاص بندقيته على خصومه حين ردوا عليه بالقاط جارحة ضده وضد الحوثي.

وتعيش بالقم، التي تبعد عن منفذ علب بنحو ١٠ كم، حالة توتر حيث تعتزم بيت بزدام الانتقام من القاتل أو اسرته.

دية المرأة "كام"

غداً في مقر نقابة المحامين بامانة العاصمة يناقش ممثلون عن منظمات غير حكومية دية المرأة بين ان تكون نصف دية الرجل أم انها دية كاملة.

وسيشارك في الندوة كل من نقابة المحامين والهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، وملتقى فتيات العفيف، والمنتلمة الوطنية لمكافحة الأمية، ومنتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة.

اللعبة مرة أخرى

محمد الغباري

للمرة الألف تتكرر نفس اللعبة الحكومية عند اقتراب موعد انتخابات نيابية أو رئاسية أو محلية أو عند الشروع في تعديل قانون هام يمس قضايا الحريات والحقوق المدنية.. اختلاق أزمة عاصفة، شحن الأجواء السياسية بالخلافات والصراعات، ثم يطرح خيار الحل الوسط وعلى الناس القبول به بدلاً من انتظار الفاجعة..

قبل شهرين تقريباً فجرت وزارة الإعلام مفاجأة من عيار ثقيل عندما أعلنت عن تقديم مشروع قانون جديد للصحافة والمطبوعات، وكانت المفاجأة الثانية هي النصوص التي حواها المشروع، والتي أكدت أن القائمين على هذه الوزارة تأخروا خمسة عشر عاماً عما تعيشه البلاد والعالم من حولها، وظهر أن الحنين إلى عصر المنع والقمع يزداد كلما خطت الصحافة خطوة إضافية في أداء دورها.

وبالأمس وبعد مخاض عسير دفعت الصحافة ثمنه باهظاً من أعراض منتسبيها ومن سمعتها، جاء المولود الجديد/ القديم مشروع قانون الصحافة بعد التحسين، ولا يعلم أحد ما هي مضامينه، وإن كانت الطريقة التي أعد بها تؤكد أن القصف غير الهدف الذي تعرضت له هذه المهنة كان المقدمة الطبيعية له.

الواضح أن الحكومة قد استغلت -إن لم تكن صنعت- هذه الأجواء، لتبرير سلعة قانون جديد يحقق رغباتها في تغليظ العقوبات وتفعيل قوائم المحظورات.

والأكيد أن مواقف الغالبية من الوزراء الذين تضرروا بوجه حق أو أولئك الذين كانوا ضحايا لطيش بعض الكتبة، ستكون ضد الصحافيين الذين يريدون أن يجعلوا أنفسهم محصنين ضد الاجراءات، فيما يسمحون لأنفسهم مس أعراض الناس والتشهير بهم وابتزاز مسؤولين أو تجار.

المعركة لا شك في غير صالحنا، والرهان على استمرار الانقسام في الوسط الصحفي سيزيد من ضعف موقفنا، وتناسي موجة النزق التي عشناها والدفاع عن مصالحنا المهنية، سيقوي من حجة مطالبنا ويساند شركاءنا في الانتصار لقضايا الحرية والديمقراطية.

لم يعد منطقياً أن يتبل رئيس تحرير صحيفة نشر مقالة أو موضوع لا يلتزم بمعايير الدقة والموضوعية في التناول وإصدار الأحكام، لا يقبل أيضاً كيل التهم للآخرين أكانوا أفراداً عاديين أم في مواقع داخل أجهزة الدولة.

لا يوجد في الولايات المتحدة وفي كثير من الدول الأوروبية قوانين للصحافة، ولكن هناك مجموعة من القيم والمبادئ التي لا يمكن لأي صحيفة الخروج عنها احتراماً لهذه المهنة، أيضاً توجد محظورات نشر تجمع أو تتفق عليها المصالح الوطنية، لا أن تحتكر السلطة أو الحزب الحاكم حق تحديد من هو الوطني من غيره..

مكافحة الفساد الكترونياً

تبدو الفكرة فريدة بمنبأ، لكن مجموعة "ضد الفساد" الإلكترونية أجلت تدشينها الرسمي الذي كان مقرراً منتصف الجاري، حتى مطلع الشهر المقبل. وحسب تصريح عزت مصطفى رئيس تحرير المجموعة لـ"النداء" فإن التأجيل جاء لإعطاء فرصة زمنية أكبر للراغبين بالاشتراك، سيما وان عدد المشتركين لم يبلغ الحد المتوقع حتى الآن.

وتتبنى مجموعة "ضد الفساد"، نشر مقالات ومواضيع صحفية للكتاب والصحفيين الأعضاء فيها، وتهدف "المساعدة في حصول الصحفيين على المعلومات التي تمكنهم من مواجهة الفساد وفضحه"، حد قول رئيس تحريرها.

السلطة الرابعة

صدر العدد الثاني من شهرية "السلطة الرابعة" التي يرأس تحريرها الصحفي والناشط الصحفي الحقوقي المعروف محمد صادق الغديني.

وتضمن العدد مواداً صحفية متنوعة ورصداً لإنتهاكات وقعت ضد عدد من الصحفيين في الصحافة الحكومية والمعارضة.

المؤيد يخوض صراعه الأخير ضد السرطان.. دون أصدقاء

الجمعة القادمة تصادف عيد الميلاد الستين للزميل القدير عبدالوهاب المؤيد الذي لن يجد فسحة للاحتفال به، إذ يخوض الآن حرباً ضارية ضد مرض السرطان، وحيداً إلا من افراد عائلته، في منزله الكائن في بير الشايف في العاصمة.

ظهيرة اليوم زار منزله قيادات وأعضاء من نقابة الصحفيين، لم يتمكنوا من معايدته بسبب تردي وضعه الصحي حسبما أبلغهم نجله زيد.

كان المؤيد عاد من الأردن قبل نحو شهر بعدما قدَّر الأطباء هناك أن يخوض وسط عائلته جولة راعبة، وربما أخيرة، ضد السرطان الذي يطبق على جسده الناحل.

صديق زاره قبل أسبوعين أبلغ "النداء" أن ذا الجسد النحيل ما يزال على عهده بشوشاً وديعاً، وأكثر من ذلك مهموماً بأحوال الصحافة التي تربت بفعل سرطانات خبيثة اخترقت جسم الصحافة، مستودة بإمدادات من بيئة سياسية تلوثت بشتى أصناف السموم.

الزائر المحظوظ المغبوط من زملاء المؤيد وأصدقائه، أضاف أن صاحب "موسوعة الصحافة اليمنية" حرص قبل توديعه على تحميله رسالة "تضامن وتأييد" إلى الزميلين حافظ البكاري ورحمة حجيرة.

في سيرته الشخصية، كما المهنية، يقدم عبدالوهاب المؤيد نموذجاً راقياً لصحفي كرّس قلمه في خدمة الحقيقة، نائياً به عن مواضع الزلل والشبهات. وهو بدأ الفه المهني من بوابة الحركة التعاونية، محرراً في صحيفة «التعاون» (١٩٧٣) ومجلة "الغد" (١٩٧٤)، قبل أن يرأس تحرير الأولى (١٩٧٦) من موقعه مديراً للاعلام في الاتحاد التعاوني الذي كان يشهد ذروة فاعليته الاجتماعية والتنموية. هذا فرض نفسه واحداً من رواد الصحافة شمالي اليمن، إذ عمل في عديد اتجاهات تعزيزاً لوظيفتها وارتقاء بدورها وتوثيقاً لتاريخها.

اهتم المؤيد بتقديم "الحركة التعاونية في اليمن" وهذا عنوان كتابه الأول (١٩٧٩)، الذي ألحقه بكتاب "العمل التعاوني ودوره في التعليم العام" (١٩٨١) و"الصحافة التعاونية في اليمن" (١٩٩٠)، وهذا الأخير يعد الأول من نوعه الذي يخص الصحافة التعاونية في الوطن العربي، طبق تعبير فخري شوشة أبرز أعلام الفكر التعاوني العربي.

وإلى مؤلفاته وبحوثه في الفن والفكر والتراث، زود صاحبنا المكتبة اليمنية بأهم ما نشر عن الصحافة اليمنية، فعلاوة على كتابه عن الصحافة التعاونية، أصدر كتابه " في شارع الصحافة اليمنية" (١٩٩٠)، و"ثورة الصحافة اليمنية" (٢٠٠٢)، اللذين توجهما بموسوعته الصحفية (يونيو ٢٠٠٣)، التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، وفيها يتجلى اخلاص المؤيد لبلده "منزهاً من الأنانية والذهنية الفكرية والنزعات المناطقية"، على حد تعبير عبدالقادر با جمال رئيس الوزراء في تصديره للموسوعة.

إلى مهنيته ومؤلفاته أسهم عبدالوهاب المؤيد في تأسيس نقابة الصحفيين شمال اليمن (١٩٧٦) وشارك في مختلف مؤتمراتها، غالباً من قاعاتها، ومن منصات ادارتها أحياناً، عاملاً دوماً على صون وحدتها وترسيخ وجودها وسط الصحفيين. وفي أشد أوقاتها ظلمة في النصف الثاني من العقد الماضي، حرص في غير مكان على الحؤول دون شق النقابة وفرملة أية توجهات لتأسيس كيان بديل، فالرجل العف المترفع الهادئ الرصين ملاء اليقين دائماً بأن نقابة الصحفيين تتسع لكل أبناء (وبنات) المهنة.

● المؤيد

حياة حافلة عاشها التعاوني الموسوعي، يريد المرض عبثاً ومكابرة أن يختصرها، وأنّى له ذلك وهي مبثوثة، دون صخب، في قلوب المئات من الصحفيين والصحفيات.

طبعت بالجيل للطباعة (محمد سالم الزاخر) التليفون (٢٤٣٦٦٩) فاكس (٢٦٦١٨٩) صنعاء